قانون شركات مركز دبي المالي العالمي رقم 5 لسنة 2018

شركة عامة محدودة بالأسهم

النظام الأساسي

لشركة

أوراسكوم كونستراكشون بي إل سي

رقم الشركة 1752

(المعتمد بموجب قرار خاص بتاريخ [●] 2025)

المحتويات

المادة	صفحة
1. تمهيد.....	3
2. رأس المال.....	10
3. شهادات الأسهم.....	19
4. المساهمون غير المتعقبين.....	20
5. نقل الأسهم.....	22
6. تحويل الأسهم.....	24
7. الأسهم غير الصادر بها شهادة - الصلاحيات العامة.....	25
8. اجتماعات الجمعية العامة.....	27
9. الإجراءات في اجتماعات الجمعية العامة.....	29
10. التصويت.....	33
11. تعديل الوثائق التأسيسية.....	41
12. الإفصاح عن المصالح في الأسهم والتحويلات الإجبارية.....	41
13. تعيين أعضاء مجلس الإدارة وتقاعدهم وعزلهم.....	41
14. أعضاء مجلس الإدارة المناوبون.....	46
15. الأجر والمصروفات والمعاشات التقاعدية.....	47
16. صلاحيات مجلس الإدارة.....	49
17. إجراءات مجلس الإدارة.....	55
18. أمين السر وتوثيق الوثائق.....	59
19. الختم.....	59
20. توزيعات الأرباح وغيرها من المدفوعات.....	60
21. الحسابات.....	68
22. الإخطارات والمخاطبات.....	70
23. أحكام متفرقة.....	72

قانون شركات مركز دبي المالي العالمي رقم 5 لسنة 2018

شركة عامة محدودة بالأسهم

النظام الأساسي

لشركة

أوراسكوم كونستراكشون بي إل سي

(الشركة)

(المعتمد بموجب قرار خاص بتاريخ [●] 2025)

1. تمهيد

1-1 التفسير

(أ) في هذا النظام الأساسي، ما لم يظهر قصد خلاف ذلك:

(أولاً) تُطبق التعاريف التالية:

العنوان يُقصد به، فيما يتعلق بالمخاطبات الإلكترونية، أي رقم أو عنوان بريد إلكتروني يستخدم لغرض تلك المخاطبات;

سوق أبو ظبي للأوراق المالية يُقصد به سوق أبو ظبي للأوراق المالية;

هذا النظام يُقصد به هذا النظام الأساسي، بتعديلاته من حين لآخر;

الشركة المرتبطة يُقصد بها، فيما يتعلق بشخص طبيعي، أي شركة يحق لذلك الشخص (وجميع الأشخاص المرتبطين به مجتمعين) ممارسة، أو يمارسون فعليًا، السيطرة على الأسهم التي تمثل خمس رأس مال تلك الشركة على الأقل؛

مراقبو الحسابات يُقصد به مراقبي حسابات الشركة؛

المجلس يُقصد به مجلس الإدارة الحالي للشركة؛

يوم العمل يُقصد به يوم (ليس يوم السبت ولا يوم الاحد) تكون فيه بنوك المقاصة مفتوحة للعمل في دبي وأبو ظبي؛

صادر بها شهادة يُقصد بها، إذا أُطلقت على السهم، سهم ليس في شكل غير صادر به شهادة؛ الأيام الصافية يُقصد بها، فيما يتعلق بفترة الإخطار، الفترة المذكورة باستثناء اليوم الذي يتم فيه تقديم الإخطار أو اعتباره قُدم واليوم الذي يتم تقديمه من أجله أو الذي يدخل حيز النفاذ فيه؛

شركة يُقصد بها أي هيئة اعتبارية أو جمعية أشخاص، سواء كانت شركة بالمعنى المقصود في القانون أو لا؛

الشركة يُقصد بها شركة أوراسكوم كونستراكتيون بي إل سي، وهي شركة مؤسسة في مركز دبي المالي العالمي برقم مسجل 1752؛

مرتبط يُقصد بها، في حالة الشخص الطبيعي:

(أولاً) زوج ذلك الشخص أو قريبه أو زوج ذلك القريب؛

(ثانيًا) أي شركة مرتبطة بذلك الشخص؛

(ثالثًا) بصفته قيم تسوية، أو مؤسسًا، أو أي شخص مرتبط بذلك المؤسس، أو أي شركة يسيطر عليها خمسة مشاركين أو أقل بمن فيهم أمناء التسوية (أو أي شركة تسيطر عليها تلك الشركة) وجميع المستفيدين من تلك التسوية هم أشخاص مرتبطون بالفرد أو بالشركة التي يرتبط بها؛ أو

(رابعاً) أي شخص يدخل معه في شراكة، ومع زوج أو قريب أي شخص يدخل معه في شراكة، إلا فيما يتعلق بالاستحواذ على أصول الشراكة أو التصرف فيها بموجب ترتيبات تجارية تتم بحسن نية؛

السيطرة يُقصد بها، في حالة الشركة، تمتع أي شخص (سواء بمفرده أو بالاشتراك مع أشخاص آخرين يُعتبرون مجتمعين مسيطرين) بالصلاحية، بشكل مباشر أو غير مباشر (سواء عن طريق امتلاك الأسهم أو حق التصويت أو بموجب أي سلطة ممنوحة بموجب النظام الأساسي أو أي وثيقة أخرى أو غير ذلك) لإدارة شؤون الشركة وفقاً لرغبته. ومع ذلك، إذا كان الشخص يمتلك، بشكل مباشر أو غير مباشر، أكثر من خمسين بالمائة من رأس المال أو الأوراق المالية التي لها حق التصويت أو غيرها من الأسهم أو حصص الملكية أو حقوق العضوية في شخص آخر، يُعتبر ذلك الشخص مسيطراً على ذلك الشخص الآخر؛

لوائح الاستثمار غير المادي يُقصد بها لوائح الاستثمار غير المادي لمركز دبي المالي العالمي، بتعديلاتها من حين لآخر، بما في ذلك أي نص في القوانين أو صادر بموجب القوانين تعدل تلك اللوائح أو يحل محلها؛

المركز يُقصد به مركز دبي المالي العالمي؛

عضو مجلس الإدارة يُقصد به أي من أعضاء مجلس إدارة الشركة الحاليين؛

الصيغة الإلكترونية والنسخة الإلكترونية يُقصد بها وثيقة أو معلومات مرسلة أو مقدمة بواسطة:

(أولاً) الوسائل الإلكترونية (مثل البريد الإلكتروني أو الفاكس)؛ أو

(ثانياً) أي وسيلة أخرى في شكل إلكتروني (مثل إرسال قرص بالبريد)؛

الوسائل الإلكترونية يُقصد بها الوثيقة أو المعلومات التي:

(أولاً) ابتداء يتم إرسالها واستلامها في وجهتها عن طريق جهاز معالجة إلكترونية (ويتضمن هذا

المصطلح الضغط الرقمي) أو معدات تخزين البيانات؛ و

(ثانيًا) تُحول وتنتقل وتُستقبل بالكامل عن طريق الأسلاك أو الراديو أو الوسائل البصرية أو غيرها من الوسائل الكهرومغناطيسية؛

نظام ملكية الموظفين للأسهم يُقصد به أي نظام لملكية الأسهم للموظفين أو غير الموظفين أو أعضاء مجلس الإدارة و/أو المقاولين المستقلين تتبناه الشركة من حين لآخر؛

الاستحقاق عن طريق نقل الملكة يُقصد به استحقاق ملكية سهم بسبب وفاة أو إفلاس عضو، أو بسبب أي حدث آخر يترتب عليه نقل الملكية بموجب القانون؛

التنفيذ يشمل، فيما يتعلق بالوثيقة، التنفيذ عن طريق التوقيع أو وضع الأختام أو بأي طريقة أخرى يسمح بها القانون؛

الصيغة المطبوعة والنسخة المطبوعة يُقصد بها الوثيقة أو المعلومات التي يتم إرسالها أو تقديمها في صيغة ورقية أو صيغة مقروءة مشابهة؛

حامل السهم يُقصد به العضو الذي يُدرج اسمه في السجل بصفته مالكاً لذلك السهم؛

خطي يُقصد به في صيغة مطبوعة أو، إذا كانت تسمح القوانين بذلك، في أي صيغة أخرى؛

القانون يُقصد به قانون شركات مركز دبي المالي العالمي رقم 5 لسنة 2018، بما في ذلك أي تعديل تنظيمي أو إعادة سن له في الوقت الحالي؛

القوانين يُقصد بها القانون واللوائح وجميع القوانين واللوائح والتشريعات الثانوية الصادرة بموجبها، المعمول بها في الوقت الحالي فيما يتعلق بالشركات والتي تخضع لها الشركة؛

العضو يُقصد به عضوًا في الشركة؛

المقر يُقصد به مقر الشركة المسجل في الوقت الحالي؛

القرار العادي أو القرار يُقصد به القرار العادي حسب التعريف الوارد في القانون؛

مدفوع تشمل المدفوع والمقيد بوصفه مدفوعًا؛

السجل يُقصد به سجل أعضاء الشركة الذي يتم الاحتفاظ به وفقاً للمادة 44 من القانون أو سجل الأعضاء الذي يتم الاحتفاظ به وفقاً للمادة 3 من لوائح الاستثمار غير المادي، وعندما يقتضي السياق ذلك، أي سجل تحتفظ به الشركة أو وكيلها للأشخاص المخولين حق تخصيص قابل للتنازل في أي من الأسهم، وتُفسر التعبيرات المشتقة من هذا اللفظ في ضوء ما سبق؛

اللوائح يُقصد بها لوائح الشركات في مركز دبي المالي العالمي؛

القريب يُقصد به الولد أو ولد الزوج (باستثناء أي شخص بلغ سن الثامنة عشرة) أو الأخ أو الأخت أو أي أصل أو فرع آخر؛

النظام ذو الصلة يُقصد به أي نظام حاسوبي وأي إجراء لإثبات ونقل ملكية الأسهم أو الحقوق في الأسهم دون مستند خطي؛

الختم يُقصد به أي ختم مشترك للشركة أو أي ختم رسمي أو أوراق مالية يجوز للشركة أو يحق لها الحصول عليه بموجب القوانين؛

أمين السر يُقصد به أمين سر الشركة أو، إذا كان هناك أكثر من أمين سر واحد، أي واحد من أمناء السر المشتركين، ويشمل مساعدي أمين السر أو نوابه وأي شخص يعينه مجلس الإدارة لأداء أي من واجبات أمين سر الشركة؛

التسوية يُقصد بها أي تصرف أو ائتمان أو اتفاق أو ترتيب أو تفاهم ينقل بموجبه الشخص الملكية القانونية للممتلكات إلى شخص أو أشخاص آخرين لصالح المؤسس و/أو طرف ثالث؛

المؤسس يقصد به، فيما يتعلق بالتسوية، أي شخص تمت التسوية بواسطته، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، ويشمل أي شخص دفع أموالاً أو تعهد بدفعها لأغراض التسوية، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، أو أبرم ترتيباً متبادلاً مع أي شخص آخر لكي يقوم ذلك الشخص الآخر بتنفيذ التسوية أو إبرامها؛

قرار خاص يُقصد به قراراً خاصاً، حسب التعريف الوارد في القانون؛

الإمارات يُقصد بها الإمارات العربية المتحدة؛

تعليمات الوكيل غير المصدقة يُقصد بها تعليمات أو إخطارًا يتم إرساله عن طريق نظام ذي صلة ويتفاه ذلك المشارك على ذلك النظام بالنيابة عن الشركة على النحو الذي يحدده مجلس الإدارة، في الصيغة ووفقًا للشروط والأحكام التي يحددها مجلس الإدارة من حين لآخر (مع مراعاة المرافق ومتطلبات النظام ذي الصلة المعني)؛

غير مصدق يُقصد به، فيما يتعلق بالأسهم، ورقة مالية مقيدة في السجل على أنها محفوظة في صيغة غير مصدق و يجوز، بموجب لوائح الاستثمار غير المادي، نقل ملكيتها عن طريق إصدار تعليمات بذلك؛

(ثانيًا) جميع الكلمات أو غيرها من التعبيرات المعرفة في القانون أو في أي من القوانين (في الحالتين بصيغتها المعمول بها في تاريخ اعتماد هذا النظام الأساسي) تحمل نفس المعنى في هذا النظام الأساسي ما لم يرد لها تعريف آخر في هذا النظام الأساسي؛

(ثالثًا) تُعتبر جميع الإشارات في هذا النظام الأساسي إلى إصدار التعليمات عن طريق نظام ذي صلة تشير إلى تعليمات غير مادية موثقة كما ينبغي تصدر وفقًا للوائح الاستثمار غير المادي. ويخضع إصدار تلك التعليمات إلى ما يلي:

(أ) مرافق النظام ذي الصلة ومتطلباته؛

(ب) لوائح الاستثمار غير المادي؛ و

(ج) مدى السماح بتلك التعليمات أو إمكانية تنفيذها من حين لآخر بموجب قواعد وممارسات مشغل النظام المعني؛

(رابعًا) مع مراعاة القوانين، يسري القرار الخاص لأي غرض يُنص على اشتراط قرار عادي من أجله؛

(خامسًا) لا تُعتبر الإشارات إلى اجتماع متضمنة لاشتراط حضور أكثر من شخص واحد إذا كان النصاب القانوني المطلوب يمكن تحقيقه بشخص واحد.

(سادساً) الإشارة إلى فئة من الأسهم يُقصد بها الأسهم المرتبط بها نفس حقوق التصويت والمشاركة، سواء فيما يتعلق بتوزيعات الأرباح أو رأس المال عند التوزيع;

(سابعاً) الكلمات التي تدل على صيغة المفرد تشمل الجمع والعكس صحيح، والكلمات التي تدل على أحد الجنسين تشمل الجنس الآخر، والكلمات التي تدل على الأشخاص تشمل الأشخاص الاعتباريين والجمعيات التي ليس لها شخصية اعتبارية;

(ثامناً) العناوين في هذا النظام الأساسي مدرجة لغرض التسهيل فقط ولا تؤثر على تفسير هذا النظام الأساسي;

(تاسعاً) تشمل الإشارات إلى السندات سندات الدين;

(عاشرًا) تتضمن أي إشارة في هذا النظام الأساسي إلى قانون أو نص قانوني، ما لم يُنص على خلاف ذلك، الإشارة إلى أي تعديل أو إعادة سن أو تنقيح له سار المفعول في الوقت الحالي (بشرط ألا تؤثر هذه المادة على تفسير الفقرة 1.1 (أ) (ثانيًا) أعلاه);

(حادي عشر) أي إشارة إلى الدولار أو الدولارات أو الدولار الأمريكي هي إشارة إلى العملة الرسمية للولايات المتحدة الأمريكية؛

(ثاني عشر) أي إشارة إلى رفع الأيدي تشمل طريقة التصويت الأخرى التي يقرها المجلس من حين لآخر؛ و

(ثالث عشر) إذ كان للشركة حق بيع سهم ما أو التصرف فيه، فإن أي إشارة إلى الصلاحية التي تتمتع بها الشركة أو مجلس الإدارة لتفويض شخص بنقل ذلك السهم إلى الشخص الذي تم بيع السهم إليه أو موضوع ذلك التصرف أو إلى أي جهة أخرى يحددها ذلك الشخص، تُعتبر، في حالة الأسهم غير الصادر بها شهادة، إشارة إلى أي إجراء آخر لازم لتمكين تسجيل ذلك السهم باسم ذلك الشخص أو إلى أي جهة أخرى يحددها ذلك الشخص.

1.2 اسم الشركة ووضعها القانوني

اسم الشركة هو "أوراسكوم كونستراكشون ليميتد". الشركة هي شركة عامة.

1.3 مقر الشركة المسجل

يقع مقر الشركة المسجل في مركز دبي المالي العالمي.

1.4 أهداف الشركة

(أ) الأنشطة الرئيسية للشركة هي:

(أولاً) مزاوله نشاط الشركات القابضة؛ و

(ثانياً) المشاركة بوجه عام في أي عمل أو نشاط قانوني يمكن تأسيس الشركات من أجله بموجب القانون.

(ب) الأغراض التي أنشئت من أجلها الشركة غير محدودة وتتمتع الشركة بمطلق الصلاحية لمزاوله أي غرض لا تحظره القوانين.

2. رأس المال

2.1 رأس المال المصرح به

(أ) رأس المال المصرح به للشركة في تاريخ اعتماد هذا النظام الأساسي هو ثلاثمائة مليون دولار (300,000,000 دولار أمريكي) مقسمة إلى ثلاثمائة مليون (300,000,000) سهم عادي قيمة كل منها دولار أمريكي واحد.

(2) يبلغ رأس مال الشركة المصدر 110,243,935 دولاراً أمريكياً ممثلة بـ 110,243,935 سهماً عادياً قيمة كل منها دولار أمريكي واحد.

2.2 التخصيص

(أ) مع مراعاة القانون وهذا النظام الأساسي وأي تفويض مخصص تمنحه الشركة في اجتماع للجمعية العامة، يتمتع مجلس الإدارة بالصلاحية العامة والمطلقة لتخصيص الأسهم غير المصدرة في الشركة أو منح الخيارات أو التصرف فيها، أو حقوق الاكتتاب في أي أوراق مالية أو تحويلها إلى أسهم، للأشخاص وفي الأوقات والشروط التي يقرها مجلس الإدارة.

(ب) يجوز للمجلس، في أي وقت بعد تخصيص سهم ولكن قبل إدراج أي شخص في السجل بصفته حامل السهم، الاعتراف بتنازل المستفيد عن السهم لصالح شخص آخر ومنح المستفيد الحق في التنازل وفقاً للشروط والأحكام التي يراها المجلس مناسبة.

(ج) يجوز للشركة من حين لآخر إصدار قرار يخول مجلس الإدارة ممارسة جميع صلاحيات الشركة لتخصيص أسهم في الشركة أو منح حقوق الاكتتاب أو تحويل أي ورقة مالية إلى أسهم في الشركة. وبالإضافة إلى ذلك:

(أولاً) عند تمرير القرار، يتمتع مجلس الإدارة بتفويض عام وغير مشروط لتخصيص تلك الأسهم أو منح تلك الحقوق في حدود الحد الأقصى للمبلغ المنصوص عليه في القرار؛ و

(ثانياً) تنتهي صلاحية التفويض، ما لم يتم إلغاؤه مسبقاً، في التاريخ المحدد في القرار (والذي لا يزيد عن خمس سنوات من تاريخ صدور القرار)،

شريطة أن يُسمح بموجب أي تفويض يُمنح بموجب هذه المادة (مع مراعاة أي قيود سارية في القانون) الشركة، قبل سريان التفويض، بتقديم عرض أو اتفاقية يُشترط لها تخصيص الأسهم أو منح الحقوق بعد انتهاء سريانه.

(د) يجوز منح تفويض بموجب هذه المادة لممارسة الصلاحية في مناسبة معينة أو لممارستها بصفة عامة ويجوز أن يكون مشروطاً أو غير مشروط.

(هـ) يجوز تجديد أي صلاحية ممنوحة بموجب هذه المادة أو تمديدتها بقرار من الأعضاء في اجتماع للجمعية العامة لفترة أخرى لا تتجاوز خمس سنوات؛ ولكن يجب أن ينص القرار (أو يعيد النص) على عدد الأسهم التي يجوز تخصيصها بموجب الصلاحية أو، حسب مقتضى الحال، العدد المتبقي المزمع تخصيصه بموجب الصلاحية، ويجب أن يحدد تاريخ انتهاء صلاحية الصلاحية المجددة.

(و) لا يؤثر أي خرق لهذه المادة على صحة تخصيص أي أوراق مالية.

(أ) مع مراعاة المادة 2.4، لا يجوز للشركة تخصيص ضمانات حقوق الملكية (حسب التعريف الوارد في الفقرة (هـ) أدناه) وفقاً لأي شروط كانت ما لم تكن:

(أولاً) قدمت عرضاً إلى كل شخص يمتلك أوراقاً مالية عادية (حسب التعريف الوارد في الفقرة (هـ) أدناه) بأن تخصص لذلك الشخص، بنفس الشروط أو بشروط أكثر ملاءمة، نسبة من تلك الأوراق المالية العادية بقدر الإمكان مساوية لنسبة الأوراق المالية العادية التي يمتلكها ذلك الشخص في رأس مال الشركة؛

(ثانياً) تكن الفترة التي يجوز خلالها قبول ذلك العرض قد انتهت أو تلقت الشركة إخطاراً بقبول أو رفض كل عرض تم تقديمه على ذلك النحو.

(ب) لا تُعتبر الشركة قد خالفت هذه المادة 2.3 في الحالات التالية:

(أولاً) في حال تقديم عرض لحاملي الأوراق المالية العادية وفقاً لهذه المادة 2.3؛ و

(ثانياً) إذا خصصت الشركة أوراقاً مالية عادية إلى:

(أ) أحد حاملي الأوراق المالية العادية الحاليين؛ أو

(ب) شخص تنازل له أحد الأوراق المالية الأسهم العادية الحاليين عن حقه في التخصيص.

(ج) العرض المقدم بموجب هذه المادة 2.3:

(أولاً) يجوز أن يكون في صيغة ورقية أو إلكترونية؛

(ثانياً) يجوز، إذا لم يحدد حامل الأسهم العادية عنواناً للشركة، أن يُقدم العرض عن طريق نشره، أو عن طريق نشر إخطار يحدد المكان الذي يمكن فيه الحصول أو الاطلاع على نسخة من العرض، في المنشورات المحددة؛ و

(ثالثاً) يجب أن يكون ساريًا لمدة لا تقل عن أربعة عشر (14) يوماً من تاريخ:

(أ) اعتبار العطاء قد تم استلامه وفقاً للمادة 22؛ أو

(ب) نشر العرض في المنشورات المعينة.

(د) لا تخل الأحكام السابقة من هذه المادة بالاستثناءات أو غيرها من الترتيبات التي يراها المجلس ضرورية أو مستحسنة فيما يتعلق بالاستحقاقات الجزئية أو بسبب مشكلات قانونية أو عملية تنشأ في أي ولاية قضائية أو بموجب قوانينها أو متطلبات أي هيئة تنظيمية أو سوق أوراق مالية فيها أو أي مسألة أخرى.

(هـ) لأغراض هذه المادة والمادة 2.4:

(أولاً) الأوراق المالية العادية يُقصد بها الأسهم العادية للشركة، أو حقوق الاكتتاب أو تحويل الأوراق المالية إلى أسهم عادية للشركة؛

(ثانياً) الأسهم العادية يُقصد بها الأسهم في الشركة بخلاف التي تخول لحاملها حصة في توزيعات الأرباح ورأس المال لا تتجاوز مبلغاً محددًا في التوزيع؛

(ثالثاً) الإشارة إلى تخصيص الأوراق المالية العادية تشمل:

(أ) منح حق الاكتتاب في الأوراق المالية أو تحويلها إلى أسهم عادية في الشركة؛ و

(ب) بيع الأوراق المالية الخاصة بالشركة التي كانت تحتفظ بها الشركة قبل البيع مباشرة، بوصفها أسهم خزينة.

(و) لا تؤخذ الأسهم التي تحتفظ بها الشركة كأسهم خزينة في الاعتبار لأغراض هذه المادة 2.3، ومن ثم لا تُعامل الشركة على أنها شخص يمتلك أوراقاً مالية عادية وأسهم خزينة تشكل جزءاً من رأس مال الشركة.

2.4 الاستثناءات من حق الشفعة

لا تُطبق المادة 2.3 على تخصيص الأوراق المالية:

(أ) التي هي أسهم مجانية؛ أو

(ب) التي يتعين دفعها بالكامل أو جزئياً بطريقة أخرى غير الدفع نقداً وفقاً للمادة 38 من القانون؛ أو

(ج) التي من المزمع الاحتفاظ بها أو تخصيصها أو نقلها بموجب برنامج ملكية الموظفين للأسهم؛ أو

(د) بقدر ما تكون تلك القيود قد استُبعدت أو غُيرت بقرار خاص، شريطة أن يكون ذلك القرار الخاص قد أوصى به أعضاء مجلس الإدارة في بيان خطي عمم على جميع الأعضاء يحدد أيضًا ما يلي:

(أولاً) الأسباب التي دفعت أعضاء مجلس الإدارة إلى تقديم التوصية؛

(ثانيًا) المبلغ الذي يتعين دفعه للشركة فيما يتعلق بذلك التخصيص؛ و

(ثالثًا) مبررات أعضاء مجلس الإدارة لدفع ذلك المبلغ.

2.5 الحقوق المرتبطة بالأسهم

مع مراعاة القوانين والحقوق الممنوحة لحاملي الأسهم الحالية، يجوز تخصيص الأسهم الجديدة أو إصدارها أو إرفاق حقوق أو قيود بها حسبما تحدده الشركة بقرار عادي، أو إذا لم يكن ثمة قرار سار بذلك أو كان ذلك القرار لا ينص على حكم محدد، فحسبما يحدده مجلس الإدارة.

2.6 تخصيص رأس المال النقدي

يجوز للشركة، بقرار عادي:

(أ) زيادة رأس مالها عن طريق إنشاء أسهم جديدة من فئة حالية بنفس القيمة الاسمية، أو فئة جديدة من الأسهم بالقيمة الاسمية التي تراها مناسبة؛

(ب) دمج رأس مالها وتقسيمه (سواء كان مخصصًا أو لا) إلى أسهم تمثل قيمة اسمية أعلى من قيمتها الاسمية الحالية؛

(ج) تقسيم أسهمها، أو أي منها، إلى أسهم تمثل قيمة اسمية أقل من قيمتها الاسمية الحالية، شريطة أن تكون النسبة بين المبلغ المدفوع والمبلغ غير المدفوع، إن وجد، على كل سهم مقسم هي نفس النسبة كما في حالة السهم الذي ينشأ منه السهم المقسم، وبالتالي فإن قرار تقسيم أي سهم إلى أسهم فرعية يجوز أن ينص على أن يكون للأسهم الناتجة عن ذلك التقسيم، فيما بينها،

حقوق أو مزايا خاصة مؤجلة أو غير ذلك أو خاضع لأية قيود يكون للشركة صلاحية إرفاقها
بالأسهم غير المصدرة أو الجديدة;

(د) إعادة تقويم رأس مالها كلياً أو جزئياً وتخفيض رأس مالها بما يتناسب مع إعادة التقويم تلك؛
و

(هـ) إلغاء أي أسهم لم يستحوذ أو يوافق على الاستحواذ عليها أي شخص في تاريخ صدور قرار
إلغائها، وتخفيض مبلغ رأس مالها بمقدار الأسهم الملغاة على ذلك النحو.

2.7 أجزاء الأسهم

(أ) إذا كان يحق للأعضاء، نتيجة لدمج الأسهم أو تقسيمها أو تقسيمها الفرعي، الاستحواذ على
أجزاء من الأسهم، يجوز للمجلس، بالنيابة عن الأعضاء، التعامل مع أجزاء الأسهم على النحو
الذي يراه مناسباً. ومع مراعاة القوانين واللوائح الخاصة بالاستثمارات غير المادية، يجوز
للمجلس، عند التقسيم و/أو الدمج، معاملة أسهم العضو المملوكة في شكل أسهم صادر بها
شهادة وغير صادر بها شهادة على أنها حصص منفصلة. وعلى وجه الخصوص، يجوز لمجلس
الإدارة:

(أولاً) (بالنيابة عن أولئك الأعضاء) دمج الأسهم التي تمثل أجزاء الأسهم وبيعها إلى أي شخص
(بما في ذلك الشركة مع مراعاة القوانين) وتوزيع صافي عائدات البيع بالنسب المناسبة بين
الأعضاء المستحقين لها أو، إذا قرر مجلس الإدارة ذلك، يجوز الاحتفاظ ببعض أو كل عائدات
أي بيع لصالح الشركة؛ أو

(ثانياً) مع مراعاة القوانين، أن يخصص أو يصدر أولاً لعضو الحد الأدنى لعدد الأسهم المطلوبة
للولصول بعدد أجزاء الأسهم التي في حيازته، بعد الدمج أو التقسيم أو التقسيم الفرعي، إلى عدد
صحيح، على أن يُقيد على أنه مدفوع بالكامل عن طريق رسملة أي حساب احتياطي للشركة
(يُعتبر ذلك التخصيص أو الإصدار قد تم إجراؤه مباشرة قبل الدمج أو التقسيم الفرعي حسب
مقتضى الحال).

(ب) لتنفيذ عملية بيع وفقاً للفقرة (أ) (أولاً) أعلاه، يجوز للمجلس أن يصرح لشخص بنقل الأسهم إلى المشتري أو الجهة التي يحددها المشتري. ولا يطالب المشتري بالتأكد من تخصيص سعر الشراء وعدم تأثر ملكية المنقول إليه على الأسهم بأي مخالفة أو بطلان في إجراءات البيع.

(ثالثاً) في حال تخصيص الأسهم أو إصدارها وفقاً للفقرة (أ) (ثانياً) أعلاه، يجوز رسملة المبلغ المطلوب لسداد تلك الأسهم على النحو الذي يراه المجلس مناسباً من المبالغ المخصصة لائتمان الاحتياطات (بما في ذلك حساب أقساط الأسهم واحتياطي استرداد رأس المال وحساب الأرباح والخسائر)، سواء كان متاحاً للتوزيع أو لا، ويُخصص لدفع العدد المناسب من الأسهم بالكامل. ويكون لقرار مجلس الإدارة برسمة جزء من الاحتياطات نفس التأثير كما لو تم الإعلان عن الرسمة بقرار عادي من الشركة وفقاً للمادة 20.10. وفيما يتعلق بالرسمة، يجوز لمجلس الإدارة ممارسة جميع الصلاحيات الممنوحة له بموجب المادة 19.10 دون أن تصدر الشركة قراراً عادياً.

2.8 العمولات

يجوز للشركة، فيما يتعلق بإصدار الأسهم، ممارسة أي من صلاحيات دفع العمولات أو السمسرة التي يخولها أو يسمح بها القوانين.

2.9 الأسهم القابلة للاسترداد

مع مراعاة القوانين والحقوق الممنوحة لحاملي أي الأسهم الحالية، يجوز إصدار الأسهم، أو تحويل الأسهم الحالية غير القابلة للاسترداد إلى أسهم، شريطة أن يتم استردادها أو أن تكون قابلة للاسترداد، بناء على خيار الشركة أو حامل الأسهم.

2.10 تعديل الحقوق

(أ) في حالة تقسيم رأس مال الشركة إلى فئات مختلفة من الأسهم، يجوز تعديل أي من أو جميع الحقوق المرتبطة بأي من فئات الأسهم الحالية (سواء كانت الشركة قيد التصفية أو لا) على النحو المنصوص عليه في تلك الحقوق أو (في حال عدم النص عليها) بناء على موافقة خطية

من أصحاب ثلاثة أرباع القيمة الاسمية للأسهم المصدرة من تلك الفئة أو مع صلاحية قرار خاص صدر في اجتماع للجمعية العامة منفصل لأصحاب تلك الأسهم.

(ثانياً) تسري أحكام هذا النظام الأساسي المتعلقة باجتماعات الجمعية العامة للشركة أو إجراءات اجتماعات الجمعية العامة على كل اجتماع منفصل للجمعية العامة، مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال، وذلك باستثناء ما يلي:

(أولاً) النصاب القانوني لأي اجتماع من ذلك القبيل (بخلاف الاجتماعات المؤجلة) هو عضوان حاضران شخصياً أو بالوكالة يمتلكان ما لا يقل عن ثلث القيمة الاسمية للأسهم المصدرة للفئة المعنية;

(ثانياً) في الاجتماعات المؤجلة، يكون النصاب عضواً واحداً حاضراً شخصياً أو بالوكالة يمتلك أسهم الفئة المعنية;

(ثالثاً) في حال الاقتراع، يكون لكل حامل لأسهم الفئة المعنية صوت واحد عن كل سهم يمتلكه من أسهم الفئة؛ و

(رابعاً) يجوز لأي من حاملي أسهم الفئة، سواء كان حاضراً شخصياً أو بالوكالة، طلب الاقتراع.

(ج) ما لم يُنص على خلاف ذلك صراحة في الحقوق المرتبطة بفئة من الأسهم، لا تُعتبر تلك الحقوق قد تم تعديلها نتيجة لإنشاء أو إصدار أسهم أخرى مساوية لها في الرتبة أو نتيجة لشراء الشركة أو استردادها لأسهمها الخاصة.

2.11 شراء الأسهم الخاصة

مع مراعاة القوانين والحقوق الممنوحة لحاملي أي أسهم حالية، يجوز للشركة شراء أي أسهم في رأس مالها من أي فئة أو التعهد بشرائها في المستقبل، (بما في ذلك الأسهم القابلة للاسترداد) بأي شكل من الأشكال.

2.12 تخفيض رأس المال

مع مراعاة القانون والحقوق الممنوحة لحاملي أي أسهم حالية، يجوز للشركة، بموجب قرار خاص، تخفيض رأس مالها أو أي من احتياطات استرداد رأس المال أو أي حساب علاوة أسهم أو أي احتياطي آخر غير قابل للتوزيع، وذلك بأي شكل من الأشكال.

2.13 فئة الأسهم

في حال إنشاء أكثر من فئة واحدة من الأسهم، يُعدل هذا النظام الأساسي عن طريق إدراج اسم كل فئة من تلك الفئات والنص على حقوق التصويت لكل فئة ورتبة الفئات المختلفة بالنسبة لأي توزيع لتوزيعات الأرباح وعائد رأس المال.

2.14 عدم الاعتراف بالأسهم المملوكة برسم الأمانة

ما لم تأمر بذلك محكمة ذات اختصاص أو يكن مطلوباً بموجب القانون، لا تتعرف الشركة بأي شخص على أنه مالك لسهم برسم الأمانة ولا يتعين عليها الاعتراف (حتى مع العلم) بأي حق في أي سهم أو فيما يتعلق به عدا الحق المطلق لحامل السهم فيه بالكامل.

2.15 الحقوق الضمانية

لا يجوز للشركة إنشاء حقوق ضمانية على أي من الأسهم.

2.16 مصالح الوديع

يحق للمجلس، مع مراعاة القوانين ولوائح الاستثمار غير المادي وأي قانون أو لائحة أخرى سارية ومرافق ومتطلبات أي نظام ذي صلة وهذا النظام الأساسي، تنفيذ و/أو الموافقة على أي ترتيبات يراها مناسبة وفقاً لتقديره المطلق، فيما يتعلق بإثبات ملكية أسهم رأس مال الشركة ونقل الحقوق المتعلقة بها في شكل مصالح وديع أو مصالح مشابهة أو مستندات أو أوراق مالية، وفي حال تنفيذ تلك الترتيبات، لا يُطبق أي من نصوص هذا النظام الأساسي (بخلاف المادة 2.14) أو يكون له تأثير يتعارض بأي شكل من الأشكال مع حيازة أو نقل تلك الأوراق المالية أو الأسهم في رأس مال الشركة الممثلة بذلك الترتيب. ويجوز للمجلس من حين لآخر اتخاذ ما يراه مناسباً من إجراءات والقيام بما يراه مناسباً من تصرفات فيما يتعلق بتنفيذ تلك الترتيبات وفقاً لتقديره المطلق.

3. شهادات الأسهم

3.1 الحق في الشهادة

(أ) يحق لأي شخص (بخلاف الشخص الذي لا تلتزم الشركة بموجب القانون بإصدار شهادة له) مدرج اسمه في السجل بصفته حامل سهم صادر به شهادة أن حصل مجاناً، في غضون 14 يوماً من تخصيص تلك الأسهم أو إيداع مستند نقل ملكيتها إليه لدى الشركة، شهادة عن جميع الأسهم الصادر بها شهادة من فئة مسجلة باسمه (أو عدة شهادات، لكل سهم أو أكثر من أسهمه، عند دفع مبلغ 10 دولارات أمريكية نظير كل شهادة بعد الأولى أو أي مبلغ أقل يحدده المجلس) أو، في حال تسجيل أسهم صادر بها شهادة من أكثر من فئة باسمه، شهادة منفصلة لكل فئة من الأسهم.

(ب) إذا نقل العضو جزءاً من أسهمه المشمولة بشهادة، يحق له، مجاناً، الحصول على شهادة عما تبقى من الأسهم الصادر بها شهادة التي يحتفظ بها.

(ج) لا يتعين على الشركة إصدار أكثر من شهادة واحدة للأسهم الصادر بها التي يملكها شخصان أو أكثر بشكل مشترك، ويُعتبر تسليم شهادة ل أحد حاملي الأسهم المشتركين مغنياً عن تسليمها لجميع حاملي تلك الأسهم المشتركين.

(د) تحدد الشهادة عدد الأسهم التي صدرت بشأنها وفتتها والأرقام المميزة (إن وجدت) التي صدرت من أجلها. ويجب أن تكون الشهادة مختومة بختم ملصق أو مطبوع، أو بأي طريقة أخرى يوافق عليها المجلس، مع مراعاة شروط التخصيص أو إصدار الأسهم.

3.2 شهادات الاستبدال

(أ) إذا كان العضو يحمل شهادتين أو أكثر لأسهم من نفس الفئة، يجوز للمجلس، بناء على طلب العضو، إلغاء الشهادات وإصدار شهادة استبدال واحدة للأسهم الصادر بها شهادة من تلك الفئة. وذلك عند تسليم الشهادات الأصلية ودون مقابل.

(ب) يجوز للمجلس، بناء على طلب أحد الأعضاء، إلغاء شهادة وإصدار شهادتين أو أكثر بدلا منها (تمثل أسهماً صادراً بها شهادة بالنسب التي يحددها العضو)، عند تسليم الشهادات الأصلية ومقابل دفع مبلغ معقول يحدده المجلس.

(ج) في حالة اهتراء الشهادة أو انطماس بياناتها، يجوز للمجلس أن يطلب تسليم الشهادة إليه، ودفع أي نفقات استثنائية تكبدها الشركة، قبل إصدار بدل فاقد وإلغاء الشهادة الأصلية.

(د) في حالة فقدان الشهادة أو تلفها، يجوز للمجلس إلغاؤها وإصدار بديل لها بالشروط التي يقرها المجلس فيما يتعلق بتقديم الأدلة والتعويضات ودفع أي نفقات استثنائية تكبدها الشركة في البحث عن تلك الأدلة وإعداد تلك التعويضات.

4. المساهمون غير المتعقبين

4.1 بيع أسهم الأعضاء غير المتعقبين

(أ) يجوز للشركة أن تبيع، بالطريقة التي يقرها مجلس الإدارة وبأفضل سعر يمكن الحصول عليه بشكل معقول في وقت البيع، أي سهم يخص أيًا من الأعضاء، أو أي سهم يستحقه شخص ما عن طريق التحويل، وذلك في الحالات التالية:

(أولاً) أصبحت ثلاثة أرباح أسهم نقدية على الأقل (سواء مؤقتة أو نهائية) مستحقة الدفع فيما يتعلق بالسهم المعني لمدة سبع سنوات على الأقل قبل تاريخ نشر الإعلانات المشار إليها في الفقرة الفرعية (ثالثاً) أدناه (أو، في حال نشرها في تاريخين مختلفين، في الأول منهما) (الفترة ذات الصلة)، ولم تتم المطالبة بأي أرباح خلال تلك الفترة؛

(ثانياً) إذا لم يقدم حامل السهم، أو المستحق لملكية السهم عن طريق التحويل، طوال الفترة ذات الصلة، أي شيك أو أمر أو أمر دفع مستحق السداد على السهم، إلى بنك دفع الشيك أو الأمر أو أمر الدفع ذي الصلة، ولم تتم المطالبة بأي مبلغ دفعته الشركة بأي وسيلة أخرى مسموح بها بموجب المادة 20. 4 أو قبوله، وفي حدود علم أي من أعضاء مجلس إدارة الشركة في نهاية الفترة ذات الصلة، لم تتلق الشركة في أي وقت خلال الفترة ذات الصلة أي اتصال من حامل السهم، أو المستحق لملكية السهم عن طريق التحويل؛

(ثالثاً) إذا أبلغت الشركة، عند انقضاء الفتنة ذات الصلة، باعتمادها بيع السهم عن طريق الإعلان في صحيفة وطنية في دولة الإمارات العربية المتحدة وفي صحيفة متداولة في المنطقة التي يقع فيها عنوان حامل السهم الوارد في السجل أو الشخص المنتقل إليه ذلك السهم؛

(رابعاً) إذا لم تتلق الشركة، على حد علم المجلس، لفترة أخرى مدتها ثلاثة أشهر بعد تاريخ الإعلانات المشار إليها في الفقرة الفرعية (ثالثاً) أعلاه (أو آخر إعلان في حال نشر الإعلانات في تواريخ مختلفة) وقبل ممارسة صلاحية البيع، أي اتصال من حامل السهم، أو المستحق لملكية السهم عن طريق التحويل؛ و

(خامساً) في حال إخطار سوق أبو ظبي للأوراق المالية باعتزام الشركة بيع السهم في حين قبول إدراج أسهم الشركة والتداول في سوق أبو ظبي للأوراق المالية.

(ب) في الحالات التي يجوز فيها ممارسة صلاحية البيع فيما يتعلق بسهم وفقاً للفقرة (أ) أعلاه (سهم بيع)، يجوز للشركة في نفس الوقت بيع أي أسهم إضافية صادرة في حق سهم البيع تلك أو في حق أي سهم إضافية سبق إصدارها.

(ج) من أجل تنفيذ عملية بيع وفقاً للفقرتين (أ) أو (ب) أعلاه، يجوز للمجلس أن يفوض أي شخص بنقل السهم باسم وبالنيابة عن حامل السهم، أو المستحق لملكية السهم عن طريق التحويل، أو التكليف بنقل ذلك السهم، إلى المشتري أو من ينوب عنه. ولا يلتزم المشتري بتتبع تخصيص سعر الشراء ولا تتأثر ملكية المنقول إليه بأي مخالفة أو بطلان في الإجراءات المتعلقة ببيع السهم.

4.2 تخصيص عائدات البيع

تتحمل الشركة المسؤولية أمام العضو أو أي شخص آخر ينتقل إليه السهم عن صافي عائدات البيع ويجب عليها قيد أي مبلغ يتم استلامه عند البيع في حساب منفصل. وتُعتبر الشركة مديناً وليس أميناً فيما يتعلق بذلك المبلغ للعضو أو أي شخص آخر. ويجوز تخصيص أي مبلغ محتفظ به في الحساب المنفصل لأعمال الشركة أو استثماره على النحو الذي يراه مجلس الإدارة مناسباً. ولا يجوز دفع أي فائدة على ذلك المبلغ ولا تتحمل الشركة المسؤولية عن المحاسبة عن أي أموال مكتسبة عليه.

5. نقل الأسهم

5.1 طريقة النقل

(أ) يجوز للعضو نقل جميع أو أي من أسهمه الصادر بها شهادة بموجب مستند نقل خطي في الصيغة المعتادة أو في أي صيغة أخرى يوافقا عليه مجلس الإدارة، ويجب أن يكون المستند موقعاً من المتنازل أو من ينوب عنه.

(ب) تتم جميع عمليات نقل الأسهم غير الصادر بها شهادة وفقاً لقانون ولوائح الاستثمار غير المادي وتخضع لمرافق ومتطلبات أي نظام ذي صلة ووفقاً لأي ترتيب يتم تنفيذه و/أو اعتماده من قبل مجلس الإدارة وفقاً للمادة 7(أ).

(ج) فيما يتعلق بنقل أي سهم (سواء كان صادراً به شهادة أو غير صادر به شهادة)، يُعتبر ناقل السهم حاملاً للسهم لحين إدراج اسم المنقول إليه في سجل الأسهم.

(د) إذا كان أعضاء مجلس الإدارة قد نفذوا و/أو وافقوا على أي ترتيب عملاً بالمادة 2. 16 ودون الإخلال بتلك المادة، يجوز للمجلس أن يقرر (أولاً) ما هي الوثائق أو أي شكل آخر من أشكال الموافقة أو التعليمات التي ترقى لأن تكون تعليمات و/أو مستند نقل إلى مسجل الشركة أو وديعها، أو إلى أي قيم أو شخص آخر ينوب عن ذلك المسجل أو الوديع، للاحتفاظ بالأسهم في رأس مال الشركة، أو أي من تلك الأسهم، ممثلة بمصالح الوديع أو المصالح أو المستندات أو الأوراق المالية المماثلة، أو التي تُستمد المستندات أو الأوراق المالية منها من حين لآخر و (ثانياً) هوية الشخص أو الأشخاص الذين يجوز لهم القيام بتلك الترتيبات أو تنفيذها أو التي يتم تنفيذها لصالحهم. ولا يجوز لأي نص وارد في أي موضع آخر من هذا النظام الأساسي فيما يتعلق بنقل الأسهم في رأس مال الشركة أن يخل بالصلاحيات الممنوحة لمجلس الإدارة بموجب هذه المادة.

5.2 الحق في رفض التسجيل

(أ) مع مراعاة هذه المادة والمادتين 12.2(هـ) و 12.3(أ)، لا توجد أي قيود على نقل أسهم الشركة. وفي الظروف الاستثنائية التي توافق عليها سوق أبو ظبي للأوراق المالية، يجوز

لمجلس الإدارة رفض تسجيل نقل الأسهم الصادر بها شهادة بشرط ألا يؤدي ذلك الرفض إلى إزعاج سوق تلك الأسهم.

(ب) إذا رفض المجلس تسجيل نقل سهم صادر به شهادة، فيجب عليه، في أقرب وقت ممكن بما لا يزيد عن 14 يومًا من تاريخ تقديم مستند النقل إلى الشركة، إرسال إخطار بالرفض موضحًا سببه إلى المنقول إليه والمناقل. ويجب إعادة مستند النقل الذي رفض المجلس تسجيله (ما لم يُشتبه في حدوث احتيال) إلى الشخص الذي أودعه. ومع مراعاة المادة 23.1، يجوز للشركة الاحتفاظ بجميع مستندات النقل المسجلة.

(ج) وفقًا للوائح الاستثمار غير المادي ومع مراعاتها، يجب على مشغل النظام المعني تسجيل نقل ملكية أي سهم غير صادر به شهادة أو حق تخصيص قابل للتنازل عنه في سهم عبارة عن حصة مشاركة محتفظ بها في شكل غير صادر به شهادة، ما لم تسمح لوائح الاستثمار غير المادي لمشغل النظام المعني برفض تسجيل ذلك النقل في حالات بعينها، وفي تلك الحالة يجوز لمشغل النظام المعني رفض ذلك التسجيل.

(د) إذا رفض مشغل النظام المعني تسجيل نقل سهم غير صادر به شهادة أو حق تخصيص قابل للتنازل عنه في سهم غير صادر به شهادة، يجب عليه إرسال إخطار بذلك الرفض إلى المنقول إليه.

5.3 عدم فرض رسوم تسجيل

ما لم ينص القانون على خلاف ذلك، لا يجوز للشركة فرض أي رسوم على تسجيل نقل سهم أو التنازل عن خطاب تخصيص قابل للتنازل أو أي وثيقة أو تعليمات أخرى تتعلق بملكية سهم أو تؤثر عليها أو الحق في نقلها، أو على أي قيد آخر في السجل.

5.4 وقف التسجيل وإقفال السجل

مع مراعاة القوانين، يجوز وقف تسجيل تحويلات الأسهم أو أي فئة من الأسهم وإغلاق السجل في أي وقت ولمدة (لا تتجاوز 30 يومًا في أي سنة) وفقًا لما يقرره مجلس الإدارة، سواء بشكل عام أو بالنسبة لأي فئة معينة من الأسهم.

6. تحويل الأسهم

6.1 التحويل عند الوفاة

في حالة وفاة أحد الأعضاء من حاملي الأسهم المشتركين، يكون العضو الباقي على قيد الحياة، وممثلوه الشخصيين إذا كان هو المالك الوحيد أو الوحيد المتبقي على قيد الحياة، هو الشخص أو الأشخاص الوحيدين الذين تعترف بهم الشركة باعتبارهم لهم حق في ملكية أسهم ذلك العضو؛ ولكن ليس في هذا النظام الأساسي ما يعفي ورثة حامل الأسهم المتوفى من أي مسؤولية فيما يتعلق بأي سهم يملكه بمفرده أو بالاشتراك مع آخرين.

6.2 اختيار الشخص المستحق لملكية السهم عن طريق التحويل

(أ) يجوز لأي شخص يحق له تملك سهم بسبب وفاة عضو أو إفلاسه أو أي حدث آخر بترتب عليه تحويل السهم بموجب القانون، عند تقديم ما يطلبه المجلس من أدلة تثبت أحقيته ومع مراعاة أحكام هذه المادة، أن يختار إما أن يُسجل بصفته حامل السهم أو أن يعين شخصاً ليُسجل بصفته حامل السهم.

(ب) إذا اختار أن يُسجل بنفسه، يجب عليه إخطار الشركة بذلك. وإذا اختار تسجيل شخص آخر، فيجب عليه :

(أولاً) في حالة السهم الصادر به شهادة، التوقيع على مستند نقل السهم إلى ذلك الشخص؛ أو

(ثانياً) في حالة السهم غير الصادر به شهادة، إصدار تعليمات عن طريق أجد الأنظمة ذات الصلة بتنفيذ نقل السهم إلى ذلك الشخص.

(ج) تسري أحكام هذا النظام الأساسي المتعلقة بنقل الأسهم على الإخطار أو مستند النقل أو أي وثيقة أو إجراء آخر (حسب مقتضى الحال) كما لو كان تحويلاً قام به الشخص الذي انتقلت منه الملكية عن طريق التحويل ولم يقع الحدث الذي ترتب عليه ذلك التحويل.

(د) يجوز للمجلس أن يقدم إخطاراً يلزم شخصاً ما بممارسة الاختيار المشار إليه في الفقرة (أ) أعلاه. وفي حال عدم الامتثال لذلك الإخطار في غضون 60 يوماً، يجوز لمجلس الإدارة

الامتناع عن دفع أية توزيعات أرباح أو غيرها من المبالغ واجبة الدفع فيما يتعلق بالسهم لحين الإخطار بالاختيار.

6.3 حقوق الشخص المستحق لملكية السهم عن طريق التحويل

(أ) يحق للشخص الذي يصبح حاملا للسهم نتيجة الوفاة أو الإفلاس أو أي حدث آخر يترتب عليه انتقال ملكية السهم بموجب القانون أن يتلقى ويعطى مخالصة بجميع توزيعات الأرباح أو غيرها من المبالغ المستحقة فيما يتعلق بالسهم ويكون له نفس الحقوق فيما يتعلق بالسهم كما لو كان حاملا لها، باستثناء أنه لا يحق له الحضور أو التصويت في أي اجتماع للجمعية العامة للشركة إلا بعد أن يصبح حاملا للسهم.

(ثانياً) يجوز لمجلس الإدارة في أي وقت تقديم إخطار يطلب فيه من ذلك الشخص اختيار إما تسجيل نفسه أو تحويل السهم، وفي حال عدم الامتثال للإخطار بعد مرور 60 يوماً، يجوز لمجلس الإدارة الامتناع عن دفع أي أرباح أو مبالغ أخرى مستحقة الدفع فيما يتعلق بالسهم حتى يتم الامتثال لمتطلبات الإخطار.

7. الأسهم غير الصادر بها شهادة - الصلاحيات العامة

(أ) بصرف النظر عن أي من نصوص هذا النظام الأساسي، يحق لمجلس الإدارة، مع مراعاة القوانين ولوائح الاستثمار غير المادي وأي قوانين أو لوائح أخرى معمول بها ومرافق ومتطلبات أي نظام ذي صلة، اتخاذ ما يراه مناسباً من ترتيبات وفقاً لتقديره المطلق، فيما يتعلق بإثبات ملكية الأسهم غير الصادر بها شهادة ونقلها، وفي حال اتخاذ تلك الترتيبات، لا يُطبق أو يسري أي نص في هذا النظام الأساسي يتعارض بأي شكل من الأشكال مع حيازة أو نقل الأسهم في شكل غير صادر به شهادة. وما لم يقرر مجلس الإدارة أو تسمح القوانين المعمول بها ولوائح الاستثمار غير المادي وأي قانون أو لائحة أخرى سارية بخلاف ذلك، لا يحق لأي شخص الحصول على شهادة فيما يتعلق بأي سهم طالما كانت ملكية ذلك السهم مثبتة بسند آخر غير الشهادة وطالما أمكن إتمام نقل ذلك السهم بطريقة أخرى غير المستند الخطي.

(ب) فيما يتعلق بأي سهم محتفظ بها في الوقت الحالي في شكل سهم غير صادر به شهادة، يجوز للشركة استعمال النظام ذي الصلة الذي تحتفظ به إلى أقصى حد متاح من حين لآخر لممارسة أي من صلاحياتها أو مهامها بموجب القوانين أو هذا النظام الأساسي أو لتنفيذ أي تصرف، ويجوز للمجلس أن يحدد من حين لآخر الطريقة التي تُمارس أو تؤدي بها تلك الصلاحيات والمهام والتصرفات.

(ج) مع مراعاة القوانين ولوائح الاستثمار غير المادي وأي قوانين أو لوائح أخرى سارية ومرافق ومتطلبات أي نظام ذي صلة:

(أولاً) يجوز تحويل سهم صادر به شهادة إلى سهم غير صادر به شهادة، والعكس صحيح، بالطريقة التي يراها مجلس الإدارة مناسبة وفقاً لتقديره المطلق؛

(ثانياً) تسجل الشركة في السجل عدد الأسهم التي يملكها كل عضو في شكل أسهم غير صادر بها شهادة وفي شكل أسهم صادر بها شهادة وتحتفظ بسجل للأعضاء في كل حالة بالقدر الذي تقتضيه القوانين ولوائح الاستثمار غير المادي وأي قانون أو لائحة أخرى معمول بها وأي نظام ذي صلة، وما لم يقرر مجلس الإدارة خلاف ذلك، فإن الأسهم التي يملكها نفس الحامل أو أكثر في شكل أسهم صادر بها شهادة وأسهم غير صادر بها شهادة تعامل على أنها أسهم منفصلة؛

(ثالثاً) يحق للشركة، وفقاً للقوانين وأي قوانين ولوائح أخرى معمول بها، أن تطلب تحويل أي سهم غير صادر به شهادة إلى سهم صادر به شهادة حتى تتمكن من التعامل مع ذلك السهم وفقاً لأي من نصوص هذا النظام الأساسي.

(د) لا تُطبق أحكام المادة 3.1 على الأسهم غير الصادرة بها شهادة.

(هـ) لأغراض قيام الشركة بأي تصرف، يجوز لمجلس الإدارة أن يقرر أن الأسهم التي يملكها شخص في شكل أسهم غير صادر بها شهادة يجب أن تعامل على أنها حصة منفصلة عن الأسهم التي يملكها ذلك الشخص في شكل أسهم صادر بها شهادة، ولكن أسهم الفئة التي يملكها شخص في شكل أسهم غير صادر به شهادة لا تعامل على أنها فئة منفصلة عن أسهم الفئة التي يملكها ذلك الشخص في شكل أسهم صادر بها شهادة.

(ر) حسماً للشك، يجوز للعضو الذي يمتلك أسهماً غير صادر بها شهادة، وفقاً لأي ترتيبات ينفذها مجلس الإدارة بموجب الفقرة (أ) أعلاه ورهنا بالامتنال للقوانين واللوائح المعمول بها، أن يطلب تحويل تلك الأسهم غير الصادر بها شهادة إلى أسهم صادر بها شهادة.

8. اجتماعات الجمعية العامة

8.1 اجتماعات الجمعية العامة السنوية

يدعو المجلس وتعد الشركة اجتماعاً سنوياً للجمعية العامة في غضون ستة أشهر من نهاية كل سنة مالية وفقاً للقانون. ويدعو المجلس إلى عقد تلك الاجتماعات في الوقت والمكان اللذين يراهما ملائمين، على ألا يكون هناك فاصل زمني يزيد على 18 شهراً بين اجتماع الشركة لعامة السنوي واجتماع الشركة لعامة الذي يليه.

8.2 اجتماعات الجمعية العامة غير العادية

يُطلق على جميع اجتماعات الجمعية العامة للشركة بخلاف اجتماعات الجمعية العامة السنوية اسم "اجتماعات الجمعية العامة غير العادية".

8.3 عقد اجتماعات الجمعية العامة غير العادية

يجوز لمجلس الإدارة عقد اجتماع للجمعية العامة غير العادية إذا رأى ضرورة لذلك. ويجب على مجلس الإدارة عقد اجتماع الجمعية العامة غير العادية عند تلقيه طلباً بذلك من الأعضاء وفقاً للقوانين أو، في حالة عدم تلبية ذلك الطلب، يجوز لمقدمي الطلب عقد الاجتماع على النحو المنصوص عليه في القوانين. وفي أي اجتماع يعقد بناء على طلب أو مقترح مقدم من مقدمي الطلب، لا يجوز البت في أي أعمال باستثناء الأعمال المذكورة في طلب الاجتماع أو التي يقترحها المجلس. ويجوز أيضاً عقد اجتماع للجمعية العامة غير العادية وفقاً للمادة 16.2.

8.4 مدة الإخطار وصيغته

(أ) يجب عقد اجتماعات الجمعية العامة السنوية عن طريق إخطار لا تقل مدته عن 21 يومًا صافياً. ويجب عقد اجتماعات الجمعية العامة غير العادية عن طريق إخطار لا تقل مدته عن 21 يومًا صافياً

(ب) مع مراعاة القوانين، وحتى في حال عقد اجتماع للجمعية العامة غير العادية عن طريق إخطار أقصر مما هو منصوص عليه في الفقرة (أ) أعلاه: (أولاً) يعتبر الاجتماع قد انعقد أصولاً في حالة الموافقة عليه من أغلبية الأعضاء الذين يحق لهم الحضور والتصويت في الاجتماع، شريطة أن تمتلك تلك الأغلبية ما لا يقل عن 95% من القيمة الاسمية للأسهم التي تخول ذلك الحق؛ و (ثانياً) يعتبر اجتماع الجمعية العامة السنوي قد انعقد أصولاً في حالة الموافقة عليه من قبل جميع الأعضاء

(ج) يجب أن يحدد الإخطار بالاجتماع:

(أولاً) ما إذا كان الاجتماع هو اجتماع سنوي للجمعية العامة أو اجتماع للجمعية العامة غير العادية;

(ثانياً) مكان الاجتماع وتاريخه وساعته;

(ثالثاً) الطبيعة العامة للأعمال المزمع البت فيها في الاجتماع;

(رابعاً) بنية اقتراح قرار عادي أو قرار خاص وذكر ذلك القرار؛ و

(خامساً) بقدر معقول من الإبراز، جواز أن يعين أحد الأعضاء ممن لهم حق الحضور والتصويت لكيراً واحداً أو أكثر للحضور والتصويت في الاقتراع بدلاً منه، وأن الوكيل لا يلزم أن يكون عضواً.

(د) يجب تقديم إخطار بكل اجتماع للجمعية العامة إلى جميع الأعضاء، باستثناء من لا يحق لهم تلقي ذلك الإخطار بموجب هذا النظام الأساسي أو شروط التخصيص أو إصدار الأسهم، وإلى كل عضو بمجلس الإدارة ومراقب للحسابات.

(هـ) يجوز لمجلس الإدارة أن يقرر أن الأشخاص الذين يحق لهم تلقي إخطارات الاجتماعات هم الأشخاص المدرجة أسماؤهم في السجل في ختام يوم عمل يحدده مجلس الإدارة.

(و) يجوز أن يحدد الإخطار أيضاً الوقت الذي يجب إدراج اسم الشخص في السجل فيه لكي يحق له حضور الاجتماع أو التصويت فيه. ولا تؤخذ التغييرات في القيد في السجل بعد الوقت المحدد في إخطار الاجتماع في الاعتبار عند تقرير حق أي شخص في الحضور أو التصويت.

8.5 عدم تقديم أو تلقي إخطار بالاجتماع

لا يؤدي عدم تقديم إخطار بالاجتماع للجمعية العامة أو إرسال أو تقديم أو إتاحة أي وثيقة أو معلومات تتعلق بالاجتماع، سهواً، أو عدم استلام أي إخطار أو وثيقة أو معلومات من ذلك القبيل من قبل أي شخص مستحق لها، إلى إبطال الإجراءات التي تُتخذ في ذلك الاجتماع.

8.6 تأجيل اجتماعات الجمعية العامة

إذا رأى مجلس الإدارة، وفقاً لتقديره المطلق، أنه من غير الممكن عملياً أو من غير المعقول لأي سبب من الأسباب عقد اجتماع للجمعية العامة في الوقت أو المكان المحدد في إخطار اجتماع للجمعية العامة، فيجوز له نقل و/أو تأجيل اجتماع للجمعية العامة إلى وقت و / أو مكان آخر. وفي حالة نقل الاجتماع و/أو تأجيله، يجب نشر إخطار بموعد ومكان الاجتماع الذي تم نقله و / أو تأجيله (إن أمكن) في صحيفة وطنية واحدة على الأقل في الإمارات العربية المتحدة. ولا يُشترط الإخطار بالأعمال المزمع البت فيها في مثل ذلك الاجتماع المنقول و/أو المؤجل. ويجب على مجلس الإدارة اتخاذ خطوات معقولة لضمان إبلاغ الأعضاء الذين يحاولون حضور اجتماع للجمعية العامة في الأصلي و/أو المكان الوقت بالترتيبات الجديدة لاجتماع الجمعية العامة. ويجوز إصدار نماذج الوكالة على النحو المنصوص عليه في المادة 10.5 ويجوز أيضاً تأجيل و/أو نقل أي اجتماع تم تأجيله و/أو نقله بموجب هذه المادة.

9. الإجراءات في اجتماعات الجمعية العامة

9.1 النصاب القانوني

(أ) لا يجوز البت في أي أعمال في اجتماع للجمعية العامة ما لم يكن النصاب القانوني المطلوب متحققاً في وقت مباشرة الاجتماع للأعمال. ولا يحول عدم اكتمال النصاب القانوني دون تعيين رئيس للاجتماع وفقاً لهذا النظام الأساسي، حيث لا يعتبر ذلك من ضمن أعمال الاجتماع.

(ب) يكون النصاب القانوني للاجتماع العام عضوين حاضرين شخصياً أو بالوكالة ممن لهم حق التصويت.

9.2 الإجراء في حالة عدم اكتمال النصاب القانوني

(أ) إذا لم يتحقق النصاب في غضون نصف ساعة من الموعد المحدد للاجتماع، يؤجل الاجتماع إلى مكان وزمان يحددهما أعضاء مجلس الإدارة. وإذا نقص عدد الحاضرين في الاجتماع عن النصاب القانوني أثناء انعقاده، يتم تأجيل الاجتماع إلى مكان وزمان يحددهما أعضاء مجلس الإدارة.

(ب) في الاجتماع المؤجل يكون النصاب عضوين حاضرين شخصياً أو بالوكالة ممن لهم حق التصويت. وإذا لم يتحقق النصاب القانوني في غضون خمس عشرة دقيقة من الوقت المحدد لبدء الاجتماع المؤجل، يتم حل الاجتماع.

9.3 الرئيس

(أ) يتولى رئيس مجلس الإدارة (إن وجد) أو نائبه (إن وجد)، في حالة غيابه أو رفضه، رئاسة اجتماعات الجمعية العامة. وإذا لم يكن هناك رئيس أو نائب رئيس، أو إذا لم يكن أي منهما حاضراً وراغباً وقادراً على التصرف في أي اجتماع في غضون خمس دقائق من الوقت المحدد لبدء الاجتماع، أو إذا لم يكن أي منهما راغباً وقادراً على التصرف، يجب على أعضاء مجلس الإدارة الحاضرين اختيار أي منهم ليكون رئيساً. إذا كان عضو واحد فقط بمجلس الإدارة حاضراً وراغباً وقادراً على التصرف، يجب أن يكون هو الرئيس. وإذا تعذر ذلك، يختار الأعضاء الحاضرون شخصياً ممن لهم حق التصويت واحداً منهم رئيساً.

(ب) مع عدم الإخلال بأية صلاحيات أخرى قد تكون له بموجب أحكام هذا النظام الأساسي أو بموجب القانون، يجوز للرئيس أن يتخذ ما يراه مناسباً من إجراءات لتعزيز تسيير أعمال الاجتماع بشكل منظم على النحو المبين في إخطار الاجتماع ويكون قرار الرئيس بشأن المسائل الإجرائية أو التي تعرض أثناء البت في أعمال الاجتماع نهائياً، كما يكون قراره بشأن طبيعة أي مسألة نهائياً كذلك.

9.4 الحق في الحضور والتحدث

(أ) يحق لكل عضو بمجلس الإدارة الحضور والتحدث في أي اجتماع للجمعية العامة للشركة وفي أي اجتماع منفصل لحاملي أي فئة من الأسهم أو السندات، سواء كان عضواً أو لا.

(ب) يجوز لرئيس مجلس الإدارة دعوة أي شخص للحضور والتحدث في أي اجتماع للجمعية العامة للشركة إذا رأى أن ذلك الشخص لديه من المعرفة أو الخبرة بشؤون الشركة ما يؤهله للمساعدة في المداولات أثناء الاجتماع.

9.5 صلاحية تأجيل الاجتماعات

(أ) يجوز للرئيس، بموافقة أي اجتماع للجمعية العامة يكون النصاب فيه حاضراً (ويجب عليه، إذا طلب الاجتماع ذلك) تأجيل الاجتماع من وقت إلى آخر ومن مكان إلى آخر أو لأجل غير مسمى.

(ب) بالإضافة إلى ذلك، يجوز للرئيس، دون موافقة الاجتماع، أن يوقف الاجتماع أو يؤجله من وقت إلى آخر ومن مكان إلى آخر أو لأجل غير مسمى إذا رأى ضرورة لذلك من أجل:

(أولاً) ضمان سير الاجتماع على نحو منظم

(ثانياً) إعطاء جميع الأشخاص الذين يحق لهم القيام بذلك فرصة معقولة للتحدث والتصويت في الاجتماع؛ أو

(ثالثاً) ضمان التعامل مع جدول أعمال الاجتماع بشكل صحيح.

(ج) ليس في هذه المادة ما يحد من أي صلاحية أخرى للرئيس في تأجيل الاجتماع.

9.6 الإخطار بتأجيل الاجتماع

(أ) في حالة تأجيل الاجتماع لمدة 28 يومًا أو أكثر أو لأجل غير مسمى وفقًا للمادة 9.5، يُقدم للأعضاء (باستثناء من لا يحق لهم تلقي إخطار بموجب أحكام هذا النظام الأساسي أو شروط التخصيص أو إصدار الأسهم) وأعضاء مجلس الإدارة ومراقبي الحسابات إخطار لا تقل مدته عن سبعة أيام صافية يحدد مكان الاجتماع الذي تم تأجيله وتاريخه وساعته والطبيعة العامة للأعمال المزمع البت فيها خلاله). وباستثناء تلك الحالات، لا يلزم توجيه إخطار بالاجتماع المؤجل بموجب المادة 9.5 أو بالأعمال المزمع البت فيها في الاجتماع المؤجل.

(ب) يجوز للمجلس أن يقرر أن الأشخاص الذين يحق لهم تلقي إخطار بالاجتماع المؤجل عملاً بهذه المادة هم الأشخاص الذين تظهر أسماؤهم في السجل في ختام يوم عمل يحدده المجلس.

(ج) يجوز أيضًا أن يحدد إخطار تأجيل الاجتماع وفقًا لهذه المادة الوقت الذي يجب فيه إدراج الشخص في السجل لكي يحق له حضور الاجتماع أو التصويت فيه. ولا تؤخذ التغييرات في القيود على السجل بعد الوقت المحدد في الإخطار في الاعتبار عند تحديد حقوق أي شخص في الحضور أو التصويت.

9.7 الأعمال التي يثبت فيها في الاجتماعات المؤجلة

لا يجوز البت في أي أعمال في اجتماع مؤجل باستثناء الأعمال التي كان من المفترض أن يُبت فيها في الاجتماع الذي تم تأجيله.

9.8 إقامة الأعضاء لأغراض حضور الاجتماع

(أ) يجوز عقد اجتماع للجمعية العامة في أكثر من مكان في الحالات التالية:

(أولاً) إذا نص إخطار الاجتماع على انعقاده في أكثر من مكان؛ أو

(ثانيًا) إذا قرر المجلس، بعد تقديم إخطار الاجتماع، أن الاجتماع سيعقد في أكثر من مكان؛ أو

(ثالثًا) إذا بدا لرئيس الاجتماع أن مكان الاجتماع المحدد في إخطار الاجتماع غير كاف لاستيعاب جميع الأشخاص المصرح لهم والراغبين في الحضور.

(ب) يُعتبر اجتماع الجمعية العامة الذي يعقد في أكثر من مكان مشكلاً أصولاً وتكون إجراءاته صحيحة إذا اقتنع رئيس الاجتماع (بالإضافة إلى استيفاء الأحكام الأخرى من هذا النظام الأساسي المتعلقة باجتماعات الجمعية العامة) بأن المرافق (سواء بالوسائل الإلكترونية أو غيرها) متوفرة لتمكين كل شخص حاضر في كل مكان من المشاركة في أعمال الاجتماع.

(ج) يحتسب ضمن النصاب القانوني للاجتماع كل شخص حاضر في كل مكان، شخصياً أو بالوكالة، ممن لهم حق التصويت، ويحق لذلك الشخص التصويت في الاجتماع. ويعتبر الاجتماع منعقدًا في المكان الذي يوجد فيه رئيس الاجتماع.

9.9 الأمن

يجوز لمجلس الإدارة اتخاذ الترتيبات وفرض القيود التي يراها مناسبة لضمان أمن اجتماع الجمعية العامة، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، تفتيش الأشخاص الذي يحضرون الاجتماع وتقييد الأغراض الشخصية التي يتم إحضارها إلى مكان الاجتماع. ويجوز لمجلس الإدارة تفويض أي شخص أو أشخاص، بما في ذلك عضو مجلس الإدارة أو أمين السر أو رئيس الاجتماع، فيما يلي:

(أ) رفض حضور أي شخص يرفض الامتثال لتلك الترتيبات أو القيود؛

(ب) إخراج أي شخص يسبب الفوضى في الإجراءات من الاجتماع.

10. التصويت

10.1 طريقة التصويت

(أ) في اجتماعات الجمعية العامة، يُبت في القرارات التي تطرح للتصويت عن طريق رفع الأيدي ما لم يطلب إجراء اقتراع (قبل إعلان نتيجة رفع الأيدي أو بعدها أي ممن تلي أسماؤهم:

أولاً) رئيس الاجتماع؛

ثانياً) خمسة أعضاء على الأقل حاضرين شخصياً أو بالوكالة ممن لهم حق التصويت على القرار؛ أو

(ثالثًا) عضو أو أعضاء حاضرين شخصيًا أو بالوكالة يمثلون بمجموعهم ما لا يقل عن 5% من إجمالي حقوق التصويت لجميع الأعضاء الذين ممن لهم حق التصويت على القرار.

يعتبر طلب إجراء اقتراح من قبل شخص بصفته وكيلا عن أحد الأعضاء صحيحا كما لو كان الطلب قد قدم من العضو نفسه.

(ب) ما لم يطلب إجراء اقتراح (أو يتم سحب الطلب أصولًا)، فإن إعلان الرئيس بأن القرار قد تم اعتماده، أو تم اعتماده بالإجماع أو بأغلبية معينة، أو تم رفضه أو لم يتم اعتماده بأغلبية معينة، لهو دليل قاطع على مضمون ذلك الإعلان وليس عدد أو نسبة الأصوات المؤيدة للقرار أو المعارضة له.

(ج) لا يمنع طلب إجراء اقتراح من استمرار الاجتماع في البت في أي أعمال آخر غير المسألة التي طلب إجراء اقتراح بشأنها.

10.2 الإجراء في حالة إجراء اقتراح

(أ) إذا طلب إجراء اقتراح أصولًا (ولم يسحب الطلب)، يتم إجراؤه بالطريقة وفي الوقت اللذين يحددهما الرئيس. ويجوز له تعيين فارزين للأصوات، لا يلزم أن يكونوا أعضاء، ويجوز له تحديد وقت إعلان نتيجة الاقتراح ومكانه. وتعتبر نتيجة الاقتراح هي قرار الاجتماع الذي طلب فيه الاقتراح.

(ب) يجب إجراء الاقتراح المطلوب بشأن انتخاب رئيس أو تأجيل الاجتماع في الاجتماع نفسه ودون تأجيل. ويتم إجراء الاقتراح المطلوب بشأن أي مسألة أخرى في الوقت والمكان اللذين يقررهما الرئيس، إما فوراً أو بعد فاصل زمني أو تأجيل (ولكن في موعد لا يتجاوز 30 يومًا واطحاً من تاريخ الطلب).

(ج) لا يلزم توجيه إخطار (ما لم يقرر رئيس الاجتماع خلاف ذلك) بالاقتراح الذي لا يجري فوراً إذا أُعلن في الاجتماع الذي طلب فيه ذلك الاقتراح عن الزمان والمكان المزمع إجراؤه فيهما. وفي جميع الحالات الأخرى، يجب تقديم إخطار لا تقل مدته عن سبعة أيام صافية، مع تحديد الوقت والمكان المزمع إجراء الاقتراح فيهما.

(د) لا يجوز سحب طلب الاقتراع إلا بموافقة رئيس الاجتماع. ويجب أن يثبت الطلب المسحوب نتيجة رفع الأيدي المعلن قبل تقديم الطلب. وإذا طلب إجراء اقتراع قبل إعلان نتيجة رفع الأيدي وسحب الطلب أصولاً، يستمر الاجتماع كما لو لم يتم تقديم الطلب.

(هـ) يجوز الإدلاء بالأصوات في الاقتراع شخصياً أو بالوكالة، ولا يشترط على العضو الذي يحق له أكثر من صوت واحد، في حالة التصويت، أن يستنفد جميع أصواته أو أن يدلي بجميع الأصوات التي يستنفدها بنفس الطريقة سواء كان حاضراً شخصياً أو بالوكالة.

10.3 أصوات الأعضاء

(أ) مع مراعاة هذا النظام الأساسي وأي حقوق خاصة أو قيود على التصويت مرتبطة في الوقت الحالي بأي فئة من أسهم الشركة، ففي اجتماعات الجمعية العامة :

(أولاً) يكون لكل عضو حاضر شخصياً أو بالوكالة صوت واحد عند رفع الأيدي؛

(ثانياً) يحق لكل عضو حاضر شخصياً أو بالوكالة، عند الاقتراع، صوت واحد عن كل سهم يملكه.

(ب) في حالة تعدد حاملي السهم، يُقبل صوت الشخص الأقدم الذي يدلي بصوته، سواء شخصياً أو بالوكالة، مع استبعاد أصوات حاملي السهم الآخرين، وتحدد الأقدمية حسب ترتيب أسماء الحاملين في السجل.

(ج) يجوز للعضو الذي حكمت محكمة أو موظف مختص بأنه يعاني من اضطراب ذهني أو غير قادر على إدارة شؤونه أن يصوت، سواء عند رفع الأيدي أو بالاقتراع، عن طريق ولي أمره أو الحارس القضائي على ممتلكاته أو قيمه أو أي شخص آخر مصرح له بذلك تعيينه المحكمة. ويجوز لولي الأمر أو الحارس القضائي أو القيم أو الشخص الآخر المصرح له الذي تعيينه المحكمة، عند الاقتراع، التصويت بالوكالة في حال تقديم ما يثبت (بما يرضي المجلس) صلاحية الشخص الذي يزعم ممارسة حق التصويت في المقر الرئيسي (أو في أي مكان آخر يحدد وفقاً لهذا النظام الأساسي لتسليم أو استلام نماذج تعيين الوكلاء) أو بأي طريقة أخرى

تحدد في هذا النظام الأساسي لتعيين الوكلاء في غضون المدة الزمنية المحددة في هذا النظام الأساسي لتعيين وكيل في الاجتماع أو الاجتماع المؤجل أو الاقتراع المزمع التصويت فيه.

10.4 الإدلاء بالأصوات

في حالة تساوي الأصوات، سواء برفع الأيدي أو في الاقتراع، يكون لرئيس الاجتماع الذي يتم فيه رفع الأيدي أو الذي يطلب فيه الاقتراع صوت مرجح بالإضافة إلى أي صوت يحق له كعضو.

10.5 التصويت بالوكالة

(أ) مع مراعاة الفقرة (ب) أدناه، يجب أن يكون تعيين الوكيل بموجب مستند خطي في الصيغة المعتادة (أو في صيغة أخرى يوافق عليه المجلس) وموقعا من المعين أو وكيله المفوض أصولاً أو، إذا كان المعين شركة، مختوماً بختم الشركة أو موقعا من موظفها أو وكيلها المفوض أصولاً أو شخص آخر مفوض بالتوقيع. ويجب الإشهاد على التوقيع.

(ب) مع مراعاة القوانين، يجوز للمجلس قبول تعيين وكيل بموجب مستند يتم استلامه بالوسائل الإلكترونية وفقاً للشروط التي يراها مناسبة. ولا يخضع تعيين الوكيل بموجب مستند يتم استلامه بالوسائل الإلكترونية لمتطلبات الفقرة (أ) أعلاه. ويجوز للمجلس أن يطلب تقديم أي دليل يراه ضرورياً للبت في صحة ذلك التعيين.

(ج) ما لم ينص على خلاف ذلك، يتمتع الوكيل المعين بنفس الحقوق التي يتمتع بها العضو، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الحق في التحدث في الاجتماعات والتصويت (ولكن فقط في حدود ما يسمح به التعيين أو هذا النظام الأساسي) وطلب الاقتراع أو المشاركة فيه.

(د) لا يلزم أن يكون الوكيل عضواً ويجوز للعضو تعيين أكثر من وكيل للحضور في نفس المناسبة. وفي حالة تقديم أو استلام أكثر من مستند تعيين وكيل سارية لكن مختلفة فيما يتعلق بنفس السهم لاستخدامها في نفس الاجتماع، يعتبر آخر مستند تم تقديمه أو استلامه بشكل صحيح آخر (بغض النظر عن تاريخه أو تاريخ تنفيذه) ملغياً وناسخاً للمستندات الأخرى فيما

يتعلق بذلك السهم. وإذا تعذر على الشركة تحديد آخر مستند تعيين تم تسليمه أو استلام بشكل صحيح، لا يعتبر أي منها ساريًا فيما يتعلق بذلك السهم.

(هـ) لا يمنع تسليم أو تلقي التعيين بالوكالة أي عضو من الحضور والتصويت شخصيًا في الاجتماع أو في أي تأجيل للاجتماع أو في أي اقتراح.

(و) يكون تعيين الوكيل (ما لم ينص على خلاف ذلك) صحيحًا فيما يتعلق بالاجتماعات المؤجلة والاجتماع أو الاجتماعات التي يتعلق بها. ويسري تعيين الوكيل لمدة 12 شهرًا من تاريخ التنفيذ أو، في حالة تعيين وكيل بالوسائل الإلكترونية، لمدة 12 شهرًا من تاريخ التسليم، ما لم يقرر المجلس خلاف ذلك.

(ز) مع مراعاة القوانين، يجوز للشركة إرسال نموذج تعيين وكيل إلى جميع أو إلى أي أشخاص يحق لهم تلقي إخطار الاجتماع والتصويت فيه. وفي حال إرسال النموذج، يجب أن ينص على طريقتين للتصويت على جميع القرارات المنصوص عليها في إخطار الاجتماع.

10.6 تعيين الوكيل

(أ) صيغة تعيين الوكيل، و (إذا طلب المجلس ذلك) الوكالات الأخرى التي يتم بموجبها تنفيذها أو نسخة منها مصدقة من كاتب عدل أو مصدقة بطريقة أخرى يوافق عليها المجلس، يجب:

(أولاً) في حالة وجود مستند وكالة في صيغة ورقية، تسليمه إلى المكتب، أو أي مكان آخر في دولة الإمارات العربية المتحدة محدد في إخطار الاجتماع أو في صيغة تعيين الوكيل أو أي وثيقة مصاحبة أخرى أرسلتها الشركة فيما يتعلق بالاجتماع، قبل 48 ساعة على الأقل من موعد عقد الاجتماع أو الاجتماع المؤجل أو الاقتراح الذي يقترح فيه الشخص المسمى في صيغة تعيين وكيل في التصويت;

(ثانياً) في حالة إرسال مستند تعيين وكيل بالوسائل الإلكترونية، حيث حددت الشركة عنوانها إلكترونياً:

(أ) في الإخطار بالاجتماع؛ أو

(ب) في مستند وكيل أرسلته الشركة فيما يتعلق بالاجتماع؛ أو

(ج) في دعوة لتعيين وكيل صادر عن الشركة فيما يتعلق بالاجتماع،

استلامه في ذلك العنوان قبل 48 ساعة على الأقل من موعد الاجتماع الذي يقترح فيه الشخص المذكور في نموذج تعيين الوكيل في التصويت؛

(ثالثاً) في حالة تأجيل الاجتماع لمدة تقل عن 28 يوماً وتزيد 48 ساعة أو في حالة إجراء الاقتراع بعد أكثر من 48 ساعة من طلبه أو تسليمه أو استلامه على النحو المبين في الفقرتين الفرعيتين (أولاً) أو (ثانياً) أعلاه قبل 24 ساعة على الأقل من الوقت المحدد لعقد الاجتماع المؤجل أو الاقتراع؛ أو

(رابعاً) في حالة تأجيل الاجتماع لمدة لا تزيد عن 48 ساعة أو في حالة عدم إجراء اقتراع على الفور ولكن بعد أكثر من 48 ساعة من الطلب، تسليمه في الاجتماع المؤجل أو الاجتماع الذي طلب فيه الاقتراع إلى الرئيس أو أمين السر أو عضو بمجلس الإدارة.

يُعتبر تعيين الوكيل الذي لم يتم تسليمه أو استلامه وفقاً لهذه المادة غير صحيح.

(ب) دون تقييد ما سبق، فيما يتعلق بالأسهم غير الصادر بها شهادة، يجوز للمجلس من حين لآخر أن يسمح بتعيين وكلاء بالوسائل الإلكترونية في شكل تعليمات وكيل غير صادر بها شهادة، كما يجوز له أن يسمح بتكملة أو تعديل أو إلغاء تلك التعليمات. ويجوز لمجلس الإدارة أيضاً اختيار طريقة تحديد الوقت الذي تُعتبر فيه تعليمات الوكيل غير الصادر بها شهادة (و/أو تعليمات أو إخطار آخر) مستلمة من قبل الشركة أو من ينوب عنها من المشاركين. ويجوز للمجلس اعتبار أي تعليمات وكيل غير صادر بها شهادة يُزعم أو يُذكر أنها مرسله بالنيابة عن حامل السهم دليلاً كافياً على صلاحية الشخص الذي يرسل تلك التعليمات لإرسالها بالنيابة عن ذلك المالك.

10.7 الحالات التي تكون فيها أصوات الوكيل صحيحة على الرغم من إلغاء الوكيل

يجب أن يكون التصويت أو الاقتراع الذي يطلبه وكيل أو ممثل معتمد للشركة صحيحاً بغض النظر عن وفاة الوكيل أو جنونه أو إلغاء تعيينه أو الصلاحية التي تم تعيينه بموجبها، ما لم

تتلق الشركة إخطاراً بتلك الوفاة أو الجنون أو الإلغاء في المقر الرئيسي أو، في حالة الوكيل، في أي مكان آخر يحدد لتسليم أو استلام نموذج تعيين الوكيل أو، في حالة إرسال تعيين الوكيل بالوسائل الإلكترونية، في العنوان الذي تم فيه استلام نموذج تعيين الوكيل، في موعد لا يتجاوز آخر موعد كان ينبغي فيه تسليم أو استلام تعيين بالوكالة حتى يكون صالحاً للاستخدام في الاجتماع أو الاجتماع المؤجل الذي يتم فيه التصويت أو طلب الاقتراع أو (في حالة إجراء اقتراع في غير يوم الاجتماع أو الاجتماع المؤجل) للاستخدام عند إجراء الاقتراع الذي يتم فيه التصويت.

10.8 تمثيل الشركات

يجوز لأي شركة عضو، بقرار من مجلس إدارتها أو أي هيئة إدارية أخرى تابعة لها، تفويض شخص أو أكثر لتمثيلها في اجتماع للجمعية العامة أو اجتماع منفصل لحاملي أي فئة من الأسهم. ويحق لكل ممثل أن يمارس بالنيابة عن الشركة (فيما يتعلق بالجزء من الأسهم الذي تمتلكه تلك الشركة ويتعلق به التفويض) الصلاحيات التي يجوز للشركة ممارستها للأعضاء من الأشخاص الطبيعيين، بما في ذلك صلاحية تنفيذ صيغة تعيين الوكيل. ولأغراض هذا النظام الأساسي، تُعتبر الشركة حاضرة شخصياً في الاجتماع إذا كان هناك ممثل حاضر عنها. وتفسر جميع الإشارات إلى الحضور والتصويت شخصياً وفقاً لذلك. ويجوز لعضو بمجلس الإدارة أو أمين السر أو أي شخص آخر مفوض لذلك الغرض من قبل عضو مجلس الإدارة أو أمين السر أن يطلب من الممثل تقديم نسخة معتمدة من قرار التفويض قبل السماح له بممارسة صلاحياته.

10.9 الاعتراضات وأخطاء التصويت

لا يجوز الاعتراض على أهلية المصوت أو احتساب الأصوات أو عدمه إلا في اجتماع الجمعية العامة أو اجتماع الجمعية العامة المؤجل الذي يتم فيه التصويت الذي يتعلق به الاعتراض أو الذي يحدث فيه الخطأ. ولا يقدم الاعتراض أصولاً إلى الرئيس ولا يبطل قرار الاجتماع بشأن قرار ما إلا إذا رأى الرئيس أنه من الأهمية بحيث يؤثر على قرار الاجتماع. ويكون قرار الرئيس بشأن تلك المسائل نهائياً وملزماً لجميع الأشخاص المعنيين.

10.10 تعديلات القرارات

(أ) لا يجوز النظر في أي تعديل على قرار مقترح أصولاً باعتباره قراراً خاصاً (بخلاف التعديل بغرض تصحيح خطأ في براءة اختراع) أو التصويت عليه. ولا يجوز النظر في أي تعديل على قرار مقترح أصولاً باعتباره قراراً خاصاً (بخلاف التعديل بغرض تصحيح خطأ في براءة اختراع) أو التصويت عليه ما لم:

(أولاً) قبل 48 ساعة على الأقل من الموعد المحدد للاجتماع أو الاجتماع المؤجل المزمع نظر القرار العادي فيه، تم تقديم إخطار بشروط التعديل وبنية اقتراحه في المقر الرئيسي؛ أو (ثانياً) يقرر الرئيس، وفقاً لتقديره المطلق، إمكانية أخذ التعديل في الاعتبار أو التصويت عليه.

(ب) إذا استبعد الرئيس تعديلاً مقترحاً لقرار قيد النظر، فإن الإجراء المتعلق بالقرار الموضوعي لا يبطل بسبب خطأ في قراره.

10.11 قرارات الأعضاء الخطية

يكون القرار الخطي الموقع من أو ممن ينوب عن كل عضو كان يحق له التصويت على ذلك القرار لو كان قد تم اقتراحه في اجتماع للجمعية العامة كان حاضراً فيه صحيحاً كما لو كان قد صدر في اجتماع للجمعية العامة تمت الدعوة إليه وانعقاده أصولاً. ويجوز أن يتكون القرار الخطي من عدة مستندات في نفس الصيغة، كل منها موقع أصولاً من عضو واحد أو أكثر أو ممن ينوب عنه. وفي حال وصف القرار الخطي بأنه قرار خاص، فيجب أن يكون ساري المفعول وفقاً لذلك.

10.12 اجتماعات حاملي فئات الأسهم

يعقد اجتماع منفصل لحاملي فئة من الأسهم وتتم الدعوة إليه بأقرب ما يمكن للطريقة المتبعة في اجتماع الجمعية العامة غير العادية، باستثناء ما يلي:

(أ) لا يحق لأي عضو أن يدعى أو يحضر إلا إذا كان حاملاً لأسهم من تلك الفئة؛

(ب) لا يجوز التصويت إلا فيما يتعلق بسهم من تلك الفئة؛

(ج) النصاب القانوني في الاجتماع هو شخصان حاضران شخصياً يحملان أو يمثلان بالوكالة ثلث القيمة الاسمية على الأقل للأسهم المصدرة لتلك الفئة;

(د) النصاب القانوني في الاجتماع المؤجل هو شخص واحد يحمل أسهماً من تلك الفئة حاضراً شخصياً أو بالوكالة؛

(هـ) يجوز لأي عضو حاضر شخصياً أو بالوكالة طلب الاقتراع كتابةً ويحق له التصويت في الاجتماع، وعند الاقتراع، يكون لكل عضو صوت واحد عن كل سهم يملكه من أسهم تلك الفئة.

11. تعديل الوثائق التأسيسية

يجب على أعضاء مجلس الإدارة التأكيد من موافقة مساهمي الشركة بقرار خاص على أي تعديل على الوثائق التأسيسية للشركة، بما في ذلك أي تعديل على عقد التأسيس والنظام الأساسي أو اللوائح أو أي مستند آخر يتكون منه الشركة.

12. [غير مستخدم]

13. تعيين أعضاء مجلس الإدارة وتقاعدهم وعزلهم

13.1 عدد أعضاء مجلس الإدارة

لا يجوز أن يقل عدد أعضاء مجلس الإدارة (بخلاف أعضاء مجلس الإدارة المناوبين) عن اثنين، ما لم ينص على خلاف ذلك بموجب قرار عادي.

13.2 انتخاب الشركة لأعضاء مجلس الإدارة

مع مراعاة هذا النظام الأساسي، يجوز للشركة بموجب قرار عادي تعيين أي شخص يرغب في العمل عضوية مجلس الإدارة، إما لملء شاغر أو بصفته عضواً إضافياً، شريطة ألا يتجاوز العدد الإجمالي لأعضاء مجلس الإدارة الحد الأقصى المحدد بموجب هذا النظام الأساسي أو وفقاً له.

13.3 صلاحية مجلس الإدارة في تعيين أعضاء مجلس الإدارة

مع عدم الإخلال بصلاحيه الشركة في تعيين شخص في مجلس الإدارة وفقاً لهذا النظام الأساسي، يجوز لمجلس الإدارة تعيين شخص يرغب في عضوية مجلس الإدارة لملء شاغر نتيجة لوفاة أي من أعضاء مجلس الإدارة أو استقالته أو إقالته. ولا يبقى عضو مجلس الإدارة المعين على ذلك النحو في منصبه إلا لحين اختتام اجتماع الشركة لعامة السنية التالي لتعيينه، ما لم يعد تعيينه في ذلك الاجتماع. ولا يطالب بالتقاعد بالتناوب في الاجتماع ولا يؤخذ في الاعتبار عند تحديد عدد أعضاء مجلس الإدارة الذين يتقاعدون بالتناوب في الاجتماع.

13.4 أحقية أعضاء مجلس الإدارة الجدد

(أ) مع مراعاة القوانين، لا يجوز تعيين أو إعادة تعيين أي شخص ليس عضواً بمجلس الإدارة المتقاعد وفقاً لهذا النظام الأساسي في مجلس الإدارة في اجتماع للجمعية العامة ما لم:

(أولاً) يوص المجلس بتعيينه؛ أو

يقدم (ثانياً) عضو (غير الشخص المقترح) ممن لهم حق التصويت في الاجتماع قبل الموعد المحدد للاجتماع إخطاراً للشركة لا تقل مدته عن 7 أيام ولا تزيد عن 42 يوماً، بنيته ترشيح ذلك الشخص للتعيين أو إعادة التعيين. ويجب أن يحدد الإخطار (الذي يجب تسليمه في المقر الرئيسي) التفاصيل التي يتعين إدراجها في سجل أعضاء مجلس إدارة الشركة في حال تعيين عضو مجلس الإدارة المقترح أو إعادة تعيينه، وأن يكون مصحوباً بإخطار يقدمه عضو مجلس الإدارة المقترح يفيد رغبته في التعيين أو إعادة التعيين.

(ثانياً) لا يلزم أن يكون عضو مجلس الإدارة عضواً في الشركة.

13.5 تعيين المديرين التنفيذيين

(أ) مع مراعاة القوانين، يجوز لمجلس الإدارة تعيين عضو بمجلس الإدارة واحد أو أكثر لشغل منصب تنفيذي في الشركة (بما في ذلك منصب الرئيس أو المدير التنفيذي أو العضو المنتدب) للمدة وبالشروط التي يقرها المجلس (مع مراعاة القوانين). ويجوز لمجلس الإدارة إلغاء أي

تعيين يتم على ذلك النحو أو إنهائه، دون الإخلال بأي مطالبة بالتعويض عن مخالفة عقد الخدمة بين عضو مجلس الإدارة وأي شركة أو غير ذلك.

(ب) مع مراعاة القوانين، يجوز للمجلس أن يبرم اتفاقاً أو ترتيباً مع أي عضو بمجلس الإدارة لتقديم خدمات خارج نطاق الواجبات العادية للمدير. ويجوز إبرام أي اتفاق أو ترتيب من هذا القبيل وفقاً للشروط والأحكام التي يراها مجلس الإدارة مناسبة (مع مراعاة القوانين) ويجوز له (دون الإخلال بأي نص آخر في هذا النظام الأساسي) مكافأة أي عضو بمجلس الإدارة مشمول بهذه الفقرة على الخدمات على النحو الذي يراه مناسباً.

13.6 قرارات منفصلة بانتخاب كل عضو بمجلس الإدارة

يجب أن يكون أي قرار صادر عن اجتماع للجمعية العامة بانتخاب عضو بمجلس الإدارة متعلقاً بمرشح واحد فقط ويكون القرار الواحد المتعلق بانتخاب شخصين أو أكثر باطلاً ما لم يوافق الاجتماع مسبقاً على صدور قرار بذلك وشريطة ألا يتم الإدلاء بأي صوت ضده.

13.7 التقاعد بالتناوب

(أ) مع مراعاة الفقرة (ثانياً) أدناه، يتقاعد في كل اجتماع للجمعية العامة السنوية ثلث أعضاء مجلس الإدارة الخاضعين للتقاعد بالتناوب، أو إذا لم يكن عددهم ثلاثة أو من مضاعفات الرقم ثلاثة، فأقرب عدد شريطة ألا يقل عن الثلث، على أنه إذا كان هناك أقل من ثلاثة أعضاء بمجلس الإدارة خاضعين للتقاعد بالتناوب، يتقاعد واحد فقط منهم.

(ب) إذا كان عضو بمجلس الإدارة واحد أو أكثر:

(أولاً) كان آخر تعيين أو إعادة تعيين له قبل الاجتماع بثلاث سنوات أو أكثر؛

(ثانياً) كان آخر تعيين أو إعادة تعيين له في الاجتماع الثالث السابق مباشرة؛ أو

(ثالثاً) كان سيتم، في وقت الاجتماع، أكثر من ثماني سنوات كمدير غير تنفيذي للشركة (باستثناء منصب رئيس مجلس الإدارة)،

يجب عليه التقاعد من منصبه ويحتسب ضمن عدد أعضاء مجلس الإدارة الذين سيتقاعدون في الاجتماع، على أن يزيد عدد أعضاء مجلس الإدارة الذين سيتقاعدون بموجب الفقرة (أ) أعلاه بالقدر اللازم للامتثال لهذه المادة.

(ثالثاً) مع مراعاة القانون وهذا النظام الأساسي، يشمل أعضاء مجلس الإدارة المطلوب منهم التقاعد بالتناوب في اجتماع الجمعية العامة السنوية، بالقدر اللازم لتحقيق العدد المطلوب، أولاً، عضو مجلس الإدارة الذي يرغب في التقاعد ولا يعرض نفسه لإعادة التعيين، وثانياً، أعضاء مجلس الإدارة الذين خدموا أطول فترة منذ آخر تعيين أو إعادة تعيين لهم. ومن بين عضوين أو أكثر بمجلس الإدارة خدموا لفترات متساوية، يتم اختيار عضو مجلس الإدارة المراد سحبه بالقرعة في حالة عدم الاتفاق بينهم. ويتم تحديد أعضاء مجلس الإدارة الذين يتقاعدون في كل مناسبة (من حيث العدد والهوية) على أساس تكوين مجلس الإدارة عند بدء الأعمال في تاريخ انعقاد الجمعية العامة السنوية، دون مراعاة أي تغيير في عدد أو هوية أعضاء مجلس الإدارة بعد ذلك التاريخ ولكن قبل اختتام الاجتماع.

(د) يجوز إعادة تعيين عضو مجلس الإدارة الذي يتقاعد في اجتماع للجمعية العامة السنوية (بالتناوب أو غير ذلك)، إذا كان راغباً. وفي حال عدم إعادة تعيينه أو اعتباره لم يتم إعادة تعيينه، يجوز له البقاء في منصبه حتى تعين الجمعية شخصاً مكانه أو، في حال عدم تعيين شخص مكانه، حتى نهاية الاجتماع.

(هـ) في اجتماع الجمعية العامة الذي يتقاعد فيه أحد أعضاء مجلس الإدارة بالتناوب، يجوز للشركة ملء الشاغر، وإن لم تفعل، يعتبر عضو مجلس الإدارة المتقاعد، إذا رغب في ذلك، قد أعيد تعيينه، ما لم يقرر صراحة عدم ملء الشاغر أو يطرح قرار بإعادة تعيين عضو مجلس الإدارة في الاجتماع ويرفض.

13.8 عزل أعضاء مجلس الإدارة

بالإضافة إلى أي صلاحية عزل تمنحها القوانين، يجوز للشركة بموجب قرار عادي عزل أي من أعضاء مجلس الإدارة قبل انتهاء مدة ولايته (دون الإخلال بمطالبة بالتعويض عن الأضرار نتيجة لخرق العقد أو غير ذلك) ويجوز (مع مراعاة هذا النظام الأساسي) بقرار عادي تعيين

شخص آخر لديه الرغبة في مجلس الإدارة بدلا منه. ويعامل الشخص المعين على ذلك النحو، لغرض تحديد موعد تقاعده أو موعد تقاعد أي مدير آخر، كما لو كان قد أصبح عضوا بمجلس الإدارة في تاريخ آخر تعيين أو إعادة تعيين لسلفه بمجلس الإدارة.

13.9 شغور منصب عضو مجلس الإدارة

(أ) مع عدم الإخلال بالأحكام المتعلقة بالتقاعد أو العزل الواردة في هذا النظام الأساسي، يشغر منصب عضو مجلس الإدارة في الحالات التالية:

(أولاً) استقالته عن طريق تقديم إخطار إلى أمين السر في المقر الرئيسي أو يقدم في اجتماع لمجلس الإدارة؛

(ثانياً) في حال تعيينه لفترة محددة، انتهاء تلك الفترة؛

(ثالثاً) انتهاء عضويته بمجلس الإدارة بموجب أي من نصوص القانون، أو عزله وفقاً لهذا النظام الأساسي أو منعه بموجب القانون من عضوية مجلس الإدارة؛

(رابعاً) إشهار إفلاسه أو دخوله في ترتيب أو صلح مع دائنيه بوجه عام.

(خامساً) معاناته من اضطراب عقلي أو مرضه لأغراض أي قانون للصحة العقلية أو إصدار أي محكمة تدعي الاختصاص، بسبب إصابته باضطراب عقلي (مهما كان سببه)، أمراً باحتجازه أو بتعيين وصي أو حارس قضائي أو أي شخص آخر (مهما تم تعيينه) لممارسة صلاحيات تتعلق بممتلكاته أو شؤونه، وقرر في تلك الحالة المجلس إخلاء منصبه؛

(سادساً) تغيب هو وعضو مجلس الإدارة المناوب له المعين وفقاً لأحكام هذا النظام الأساسي (إن وجد)، دون إذن من المجلس، عن اجتماعات المجلس لمدة ستة أشهر متتالية وقرر المجلس إخلاء منصبه؛ أو

(سابعاً) عزله من منصبه بموجب إخطار موجه إليه في آخر عنوان معروف له وموقع من جميع زملائه الأعضاء في مجلس المشاركين (دون الإخلال بمطالبة بالتعويض عن الإضرار الناتجة عن خرق بالعقد أو غير ذلك).

(ب) يكون قرار مجلس الإدارة بإعلان إخلاء عضو مجلس الإدارة لمنصبه بموجب هذه المادة قاطعا من حيث إفادته لشغور المنصب وأسبابه المنصوص عليها في القرار .

(ج) في حال شغور منصب عضو مجلس الإدارة شاغرا لأي سبب من الأسباب، تنتهي عضويته في أي لجنة من لجان المجلس.

14. أعضاء مجلس الإدارة المناوبون

(أ) يجوز لكل عضو بمجلس الإدارة، بموجب مستند خطي، تعيين عضو آخر بمجلس الإدارة أو أي شخص لديه الرغبة ليكون مناوبا له، ويجوز له عزله من ذلك المنصب. ويخضع تعيين أي شخص ليس هو نفسه عضو بمجلس الإدارة مناوبا لعضو آخر لموافقة أغلبية أعضاء مجلس الإدارة أو لقرار من مجلس الإدارة.

(ب) يحق للمدير المناوب تلقي إخطار بجميع اجتماعات مجلس الإدارة وجميع اجتماعات اللجان التي يكون عضو مجلس الإدارة الذي عينه عضوا فيها، والحضور والتصويت في أي اجتماع لا يكون عضو مجلس الإدارة الذي عينه حاضرا فيه شخصيا، وأن يمارس في الاجتماع جميع مهام وصلاحيات وواجبات من عينه بصفته عضوا بمجلس الإدارة وأن يضطلع بها، ولأغراض وقائع الاجتماع، يُطبق هذا النظام الأساسي كما لو كان عضواً بمجلس الإدارة.

(ثالثاً) يخضع أي شخص يشغل منصب عضو مجلس إدارة مناوب (باستثناء ما يتعلق بصلاحيات تعيين مناوب والمكافأة) من جميع النواحي لهذا النظام الأساسي بقدر تعليه بأعضاء مجلس الإدارة ويكون مسؤولاً وحده أمام الشركة عن تصرفاته وتقصيره ولا يعتبر وكيلا عن عضو مجلس الإدارة الذي عينه. ويجوز لعضو مجلس الإدارة المناوب استرداد ما تكبده من نفقات ويحق له أن تعوضه الشركة بنفس القدر كما لو كان عضوا بمجلس الإدارة، ولكن لا يحق له تقاضي أي أتعاب من الشركة نظير كونه عضوا بمجلس الإدارة مناوباً.

(د) يكون لأي شخص يعمل عضوا بمجلس الإدارة مناوبا صوت واحد عن كل عضو بمجلس الإدارة يكون مناوبا عنه، بالإضافة إلى صوته الخاص إذا كان عضوا بمجلس الإدارة أيضاً، ولكن لا يحتسب له سوى صوت واحد لغرض تحديد نتحقق النصاب القانوني.

(هـ) على أي شخص يعين عضواً بمجلس الإدارة مناوياً أن يخلي منصبه في حال إخلاء عضو مجلس الإدارة الذي عين لمنصبه في عضوية مجلس الإدارة (إلا في حالة التقاعد في اجتماع الجمعية العامة للشركة يعاد تعيينه فيه) أو عزله له بموجب إخطار للشركة أو عند وقوع أي حدث يسبب أو من شأنه أن يسبب استقالته في حال كونه عضواً بمجلس الإدارة.

(و) يجب أن يتم أي تعيين أو عزل لعضو بمجلس الإدارة مناوب بموجب إخطار، ويصبح نافذاً (مع مراعاة الفقرة (أ) أعلاه) عند استلام أمين السر للإخطار.

15. الأجر والمصروفات والمعاشات التقاعدية

15.1 أتعاب أعضاء مجلس الإدارة

ما لم تقرر الشركة خلاف ذلك بقرار عادي، يجب على الشركة أن تدفع لأعضاء مجلس الإدارة (ولكن ليس لأعضاء مجلس الإدارة المناوبين)، مقابل خدماتهم بصفتهم أعضاء بمجلس الإدارة، الأتعاب الإجمالية التي يحددها مجلس الإدارة. وتقسم الأتعاب الإجمالية بين أعضاء مجلس الإدارة بالنسب التي يقرها مجلس الإدارة أو بالتساوي في حالة عدم تحديد نسب. الأتعاب المستحقة لعضو مجلس الإدارة بموجب هذه المادة منفصلة عن أي راتب أو مكافأة أو أي مبلغ آخر يدفع له بموجب أي أحكام أخرى من هذا النظام الأساسي أو غير ذلك، وتتراكم من يوم لآخر.

15.2 الأجر الخاص

(أ) يجوز لمجلس الإدارة منح مكافأة خاصة لأي عضو بمجلس الإدارة يؤدي خدمات خاصة أو إضافية لصالح الشركة أو بناء على طلبها.

(ب) يجوز دفع تلك المكافأة الخاصة في شكل مبلغ مقطوع أو راتب أو عمولة أو نسبة في الأرباح أو بطريقة أخرى يقرها المجلس بالإضافة إلى أي مكافأة مستحقة الدفع بموجب أو وفقاً لأي مادة أخرى من هذا النظام الأساسي.

15.3. النفقات

يدفع لعضو مجلس الإدارة من أموال الشركة جميع نفقات السفر والفنادق وغيرها من النفقات التي يتكبدها في أداء واجباته، بما في ذلك السفر من وإلى اجتماعات مجلس الإدارة واجتماعات اللجان واجتماعات الجمعية العامة.

15.4 أجور ونفقات أعضاء مجلس الإدارة المناوبين

لا يحق لعضو مجلس الإدارة المناوب الحصول على أي مكافأة من الشركة مقابل خدماته بصفته عضواً بمجلس الإدارة مناوباً. ويتقاضى عضو مجلس الإدارة المناوب الأتعاب المستحقة له من الأتعاب المستحقة لمن عينه وتتكون من ذلك الجزء (إن وجد) من الأتعاب الذي يتفق عليه مع من عينه. ومع ذلك، يجب على الشركة أن تسدد لعضو مجلس الإدارة المناوب ما تكبده من نفقات أداء واجباته إذا كان يتعين على الشركة أن تسدد لعضو مجلس الإدارة المناوب تلك النفقات بموجب المادة 15.3 إذا كان عضو مجلس الإدارة المناوب عضواً بمجلس الإدارة.

15.5 المعاشات التقاعدية وغيرها من المخصصات

(أ) يجوز للمجلس ممارسة جميع صلاحيات الشركة لتوفير المعاشات التقاعدية أو غيرها من مخصصات التقاعد أو السنهاية وتقديم مخصصات الوفاة أو العجز أو غيرها من البدلات أو الإكramيات (سواء عن طريق التأمين أو غير ذلك) إلى الشخص الذي هو أو كان في أي وقت عضواً بمجلس إدارة:

(أولاً) الشركة؛

(ثانياً) شركة هي أو كانت منشأة تابعة للشركة؛ أو

(ثالثاً) سلف في أعمال الشركة أو منشأة تابعة للشركة،

(أو، في كل حالة، لأي فرد من أفراد أسرته، بما في ذلك الزوج أو الطليق أو الشخص الذي كان أو كان معالاً له). ولهذا الغرض، يجوز للمجلس أن ينشئ أي مخطط أو صندوق استثماري أو صندوق وأن يحتفظ به وأن يشترك فيه ويساهم فيه وأن يدفع أقساط التأمين. يجوز للمجلس أن يرتب للشركة القيام بذلك بمفردها أو بالاشتراك مع شخص آخر.

(ب) يحق لعضو مجلس الإدارة أو عضو مجلس الإدارة السابق الحصول على معاش تقاعدي أو مخصص آخر منصوص عليه في الفقرة (أ) أعلاه والاحتفاظ به لصالحه ولا يلزم بالمحاسبة على ذلك أمام الشركة.

15.6 أجور المديرين التنفيذيين

يجوز أن يكون الراتب أو غيره من مكافآت عضو مجلس الإدارة المعين لشغل منصب أو وظيفة تنفيذية وفقاً لهذا النظام الأساسي مبلغاً ثابتاً من المال، أو قد يعتمد كلياً أو جزئياً على الأعمال التجارية أو الأرباح المحققة، أو قد يحدده مجلس الإدارة بطريقة أخرى، وقد يكون بالإضافة إلى الأتعاب المستحقة له مقابل خدماته بصفته عضواً بمجلس الإدارة وفقاً لهذا النظام الأساسي أو بدلا منها.

16. صلاحيات مجلس الإدارة

16.1 الصلاحيات العامة لمجلس الإدارة في إدارة أعمال الشركة

مع مراعاة القانون وهذا النظام الأساسي والتعليمات الصادرة بقرار خاص من الشركة، يتولى إدارة أعمال وشؤون الشركة مجلس الإدارة الذي يجوز له ممارسة جميع صلاحيات الشركة سواء كانت تتعلق بإدارة الأعمال أو لا. ولا يجوز أن يترتب على أي قرار خاص أو تعديل لهذا النظام الأساسي إبطال أي تصرف سابق لمجلس الإدارة كان سيسري في حال عدم إصدار القرار أو عدم إجراء التعديل. ولا تقيد أحكام هذا النظام الأساسي التي تمنح صلاحيات محددة للمجلس الصلاحيات العامة الممنوحة بموجب هذه المادة.

16.2 صلاحية التصرف على الرغم من الشغور

إذا كان عدد أعضاء مجلس الإدارة أقل من الحد الأدنى المنصوص عليه في هذا النظام الأساسي أو الذي تحدده الشركة بقرار عادي، يجوز لعضو مجلس الإدارة أو أعضاء مجلس الإدارة المتبقين التصرف فقط لغرض تعيين عضو بمجلس الإدارة إضافي واحد أو أكثر لاستكمال الحد الأدنى أو الدعوة إلى اجتماع للجمعية العامة للشركة لغرض إجراء ذلك التعيين. وإذا لم يكن أي عضو بمجلس الإدارة قادراً أو راغباً، يجوز لأي عضوين الدعوة إلى اجتماع

للجمعية العامة لغرض تعيين أعضاء مجلس الإدارة. ولا يشغل عضو مجلس الإدارة الإضافي المعين على ذلك النحو منصبه (مع مراعاة هذا النظام الأساسي) إلا إلى حين انقضاء اجتماع الجمعية العامة السنوي التالي لتعيينه، ما لم يعد تعيينه في ذلك الاجتماع.

16.3 صلاحيات المديرين التنفيذيين

يجوز للمجلس أن يفوض إلى المدير التنفيذي أيًا من صلاحياته وسلطاته وسلطاته التقديرية للمدة والشروط التي يراها مناسبة. وعلى وجه الخصوص، ولكن دون حصر، يجوز للمجلس منح صلاحية التفويض من الباطن، ويجوز له الاحتفاظ أو استبعاد حق المجلس في ممارسة الصلاحيات أو السلطات أو السلطات التقديرية المفوضة بالاشتراك مع عضو مجلس الإدارة. ويجوز لمجلس الإدارة في أي وقت إلغاء التفويض أو تعديل أحكامه وشروطه.

16.4. تفويض اللجان

يجوز للمجلس تفويض أي من صلاحياته وسلطاته وسلطاته التقديرية (مع صلاحية التفويض من الباطن) إلى لجنة مكونة من الشخص أو الأشخاص (سواء كانوا أعضاء في المجلس أو لا) الذين يراهم مناسبين. ويجوز للجنة ممارسة صلاحية التفويض من الباطن عن طريق التفويض من الباطن لأي شخص (سواء كان عضواً في مجلس الإدارة أو اللجنة أو لا) تراه مناسباً. ويجوز للمجلس أن يحتفظ أو يستبعد حقه في ممارسة أي صلاحية أو سلطة أو سلطة تقديرية يتم تفويضها للجنة. ويجوز لمجلس الإدارة في أي وقت إلغاء التفويض أو تحديد شروطه أو إبراء ذمة اللجنة كلياً أو جزئياً. وعندما يشير أي من أحكام هذا النظام الأساسي إلى ممارسة مجلس الإدارة لصلاحية أو سلطة أو سلطة تقديرية وأن تلك الصلاحية أو السلطة أو السلطة التقديرية قد فوضها مجلس الإدارة إلى لجنة، يجب تفسير ذلك الحكم على أنه يسمح لتلك اللجنة بممارسة الصلاحية أو السلطة أو السلطة التقديرية.

16.5 وكيل

يجوز لمجلس الإدارة، بالوكالة أو غير ذلك، تعيين أي شخص كوكيل للشركة، ويجوز له أن يفوض ذلك الشخص جميع الصلاحيات والسلطات والتقديرية لتلك الأغراض، لتلك الفترة والشروط (بما في ذلك المكافآت) التي يقررها. على وجه الخصوص، على سبيل المثال لا

الحصر، يجوز لمجلس الإدارة منح صلاحية التفويض من الباطن ويجوز له الاحتفاظ أو استبعاد حق مجلس الإدارة في ممارسة الصلاحيات أو السلطات أو التقديرات المفوضة بالاشتراك مع الوكيل. يجوز للمجلس في أي وقت إلغاء أو تغيير شروط وأحكام التعيين أو التفويض.

16.6 ممارسة حقوق التصويت

يجوز للمجلس ممارسة أو التسبب في ممارسة أي صلاحية تصويت تمنحها أسهم رأس مال شركة أخرى تحتفظ بها الشركة أو تملكها، أو أي صلاحية تعيين تمارسها الشركة، بالطريقة التي يراها مناسبة (بما في ذلك ممارسة صلاحية التصويت أو صلاحية التعيين في تعيين عضو بمجلس الإدارة كموظف أو مستخدم في تلك الشركة أو في دفع أجر موظفي أو مستخدمي تلك الشركة).

16.7 أحكام الموظفين

يجوز لمجلس الإدارة ممارسة جميع الصلاحيات المخولة للشركة بموجب القوانين في اتخاذ الترتيبات اللازمة لصالح أي شخص يعمل أو كان يعمل لدى الشركة أو أي من الشركات التابعة لها (أو أي فرد من أفراد أسرته، بما في ذلك زوجه أو طليقه، أو أي شخص معال أو كان معالا له) فيما يتعلق بوقف من جميع أو أي جزء من أعمال الشركة أو أي من الشركات التابعة لها أو نقلها لأي شخص.

16.8 السجلات

مع مراعاة القوانين ولوائح الاستثمار غير المادي، يجوز لمجلس الإدارة ممارسة الصلاحيات المخولة للشركة فيما يتعلق بالاحتفاظ بسجل أجنبي أو محلي أو غيره، ويجوز له وضع وتعديل اللوائح التي يراها مناسبة فيما يتعلق بالاحتفاظ بالسجلات.

16.9 صلاحيات الاقتراض

يجوز لمجلس الإدارة ممارسة جميع صلاحيات الشركة لاقتراض الأموال ورهن أو إنشاء حقوق ضمانية على جميع أو أي جزء من المنشأة والممتلكات والأصول (الحالية أو المستقبلية) ورأس

المال غير المبرر للشركة، ومع مراعاة القوانين، إصدار السندات وغيرها من الأوراق المالية، سواء بشكل مباشر أو كضمان لأي دين أو مسؤولية أو التزام للشركة أو لأي طرف ثالث.

16.10 مصالح أعضاء مجلس الإدارة

(أ) أي عضو بمجلس الإدارة، بصرف النظر عن منصبه، ومع مراعاة القوانين وشريطة أن يكون قد كشف للمجلس طبيعة وحجم مصالحه المباشرة أو غير المباشرة:

(أولاً) يجوز له أن يبرم أو يكون له مصلحة في أي عقد أو ترتيب أو معاملة أو اقتراح مع الشركة أو تكون الشركة لديها مصلحة فيه، إما فيما يتعلق بوظيفته أو منصبه في إدارة أو تنظيم أو تسيير شؤون الشركة أو بصفته مورداً أو مستثمراً أو مساهماً في الشركة.

(ثانياً) يجوز له شغل أي وظيفة أو منصب آخر في الشركة (باستثناء مراقب الحسابات أو مراقب حسابات شركة تابعة للشركة) بالاقتران مع عضويته بمجلس الإدارة ويجوز له التصرف بنفسه أو من خلال شركته بصفة مهنية في الشركة، وفي تلك الحالة للفترة وبشروط المكافأة وغير ذلك التي يقرها مجلس الإدارة، بالإضافة إلى أو بدلا من أي مكافأة منصوص عليها في أي موضع آخر من هذا النظام الأساسي؛

(ثالثاً) يجوز له أن يكون أو يصبح عضواً أو عضواً بمجلس الإدارة أو مسؤولاً آخر، أو يعمل لدى، أو يكون طرفاً في عقد أو معاملة أو ترتيب أو اقتراح مع، أو يكون لديه مصلحة في أي شركة تروج لها الشركة أو تكون الشركة لديها مصلحة فيها أو تتمتع الشركة بصلاحيات التعيين فيها؛ و

(رابعاً) ليس مسؤولاً أمام الشركة عن أي ربح أو مكافأة أو مصلحة أخرى مستمدة من ذلك العقد أو الترتيب أو المعاملة أو الاقتراح أو المنصب أو العمل ولا يتم إبطال أي عقد أو ترتيب أو معاملة أو اقتراح بسبب تلك المصلحة أو المنفعة.

(ب) يجب على عضو مجلس الإدارة الذي يكون، على حد علمه، لديه مصلحة بأي شكل من الأشكال (مباشرة أو غير مباشرة) في أي عقد أو ترتيب أو معاملة أو اقتراح مع الشركة أن يعلن طبيعة مصلحته في اجتماع المجلس الذي يتم فيه النظر أولاً في إبرام العقد أو الترتيب أو

المعاملة أو الاقتراح، إذا كان يعلم أن مصلحته قائمة في ذلك الوقت، أو في أي حالة أخرى في أول الاجتماع للمجلس بعد علمه بأنه لديه مصلحة أو أصبح لديه مصلحة. ولأغراض هذه المادة:

(أولاً) الإخطار العام الذي يقدمه عضو مجلس الإدارة إلى المجلس بأنه يعتبر أن له مصلحة (مع تحديد طبيعة تلك المصلحة وحجمها في الإخطار) في عقد أو معاملة أو ترتيب أو اقتراح يكون شخص معين أو فئة من الأشخاص لديهم مصلحة فيه هو إنشاء كافي بموجب هذه المادة فيما يتعلق بذلك العقد أو المعاملة أو الترتيب أو الاقتراح؛

(ثانياً) لا تُعتبر المصلحة التي لا يعلم بها عضو مجلس الإدارة والتي ليس من المعقول توقع أن يكون لديه علم بها على أنها مصلحة له.

(ج) لا يجوز لعضو مجلس الإدارة التصويت (أو احتسابه في النصاب القانوني لاجتماع ما) على أي قرار صادر عن مجلس الإدارة أو أي لجنة من لجان المجلس فيما يتعلق بأي عقد أو ترتيب أو معاملة أو اقتراح تكون الشركة أو ستكون طرفاً فيه وتكون له فيه، على حد علمه واعتقاده، مصلحة مادية (بخلاف ما يتعلق بحصته في الأسهم أو السندات أو غيرها من الأوراق المالية للشركة أو غير ذلك في الشركة أو من خلالها)، ولكن ذلك الحظر لا ينطبق على أي قرار يتعلق بأي من الأمور التالية:

(أولاً) منح أي ضمان أو كفالة أو تعويض فيما يتعلق بالأموال المقرضة أو الالتزامات التي يتكدها هو أو أي شخص آخر بناء على طلب أو لصالح الشركة أو أي من منشأتها الفرعية؛

(ثانياً) منح أي ضمان أو كفالة أو تعويض فيما يتعلق بأي مديونية أو مسؤولية للشركة أو أي من منشأتها الفرعية التي تولى هو نفسه مسؤوليتها كلياً أو جزئياً، إما بمفرده أو بالاشتراك مع آخرين، بموجب أي ضمان أو تعويض أو عن طريق منح ضمان؛

(ثالثاً) عقد أو ترتيب أو معاملة أو اقتراح للاكتتاب أو شراء الأوراق المالية أو السندات أو غيرها من الأوراق المالية للشركة أو أي من منشأتها الفرعية، والتي لديه أو قد يكون له الحق في المشاركة فيها.

(رابعاً) عقد أو ترتيب أو معاملة أو اقتراح تكون الشركة طرفاً فيه أو ستكون طرفاً فيه فيما يتعلق بشركة أخرى (بما في ذلك المنشآت الفرعية للشركة) يكون لديه مصلحة فيه (مباشرة أو غير مباشرة)، سواء بصفته مسؤولاً أو مساهماً أو دائناً أو غير ذلك، إذا لم يكن لديه، على حد علمه، مصلحة في أسهم تمثل 1% أو أكثر من أي فئة من رأس المال أو حقوق التصويت لتلك الشركة؛

(خامساً) عقد أو ترتيب أو معاملة أو اقتراح لصالح موظفي الشركة أو أي من الشركات التابعة لها، لا يمنحه أي امتياز أو مصلحة لا تمنح عموماً للموظفين الذين تتعلق بهم؛ و

(سادساً) عقد أو ترتيب أو معاملة أو اقتراح لشراء أو الحفاظ على أي بوليصة تأمين لصالح أعضاء مجلس الإدارة أو لصالح أشخاص يشملون أعضاء مجلس الإدارة.

(د) لا يجوز لعضو مجلس الإدارة التصويت (أو احتسابه في النصاب القانوني) على أي قرار صادر عن مجلس الإدارة أو أي لجنة من لجان المجلس فيما يتعلق بتعيينه (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، تحديد أو تغيير شروط تعيينه أو عزله) بصفته يشغل أي منصب أو وظيفة ربحية في الشركة أو في أي شركة أخرى يكون للشركة مصلحة فيها. وفي حال النظر في مقترحات تعيين (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، تحديد أو تغيير شروط التعيين أو العزل) عضو بمجلس الإدارة أو أكثر في مناصب أو وظائف ربحية في الشركة أو أي شركة يكون للشركة مصلحة فيها، يتم تقسيم تلك المقترحات والنظر في قرار منفصل لكل عضو بمجلس الإدارة. في تلك الحالة، يحق لكل من أعضاء مجلس الإدارة المعنيين (في حال عدم استبعادهم من التصويت بموجب هذه المادة) التصويت (ويتم احتسابهم في النصاب القانوني) على كل قرار باستثناء القرار المتعلق بتعيينه.

(هـ) إذا نشأ في أحد الاجتماعات مسألة تتعلق بالأهمية النسبية لأي مصلحة لعضو مجلس الإدارة (بخلاف مصلحة رئيس الاجتماع) أو عن حق عضو مجلس الإدارة (بخلاف رئيس الاجتماع) في التصويت أو أن يحسب في النصاب القانوني ولم تحل المسألة بموافقة الطوعية على الامتناع عن التصويت أو أن يحسب في النصاب القانوني، تحال المسألة إلى رئيس الاجتماع ويكون قراره بشأن عضو مجلس الإدارة المعني نهائياً وقاطعاً وملزماً لجميع المعنيين. وإذا نشأت مسألة في اجتماع ما عن مدى مصلحة الرئيس في الاجتماع أو عن حق الرئيس في

التصويت أو أن يحسب في النصاب القانوني، ولم تحل المسألة بموافقة الطوعية على الامتناع عن التصويت أو عدم احتسابه في النصاب القانوني، يتم البت في المسألة بقرار من أعضاء مجلس الإدارة أو أعضاء اللجنة الحاضرين في الاجتماع (باستثناء الرئيس)، ويكون قرارهم بأغلبية الأصوات نهائياً وقاطعاً وملزماً لجميع الأطراف المعنية.

(و) لأغراض هذه المادة، تعامل مصلحة الشخص المرتبط، لأغراض القانون، بعضو بمجلس الإدارة على أنها مصلحة لعضو مجلس الإدارة، وتعامل، فيما يتعلق بعضو بمجلس الإدارة مناوب، مصلحة معينه على أنها مصلحة عضو مجلس الإدارة المناوب بالإضافة إلى مصلحة عضو مجلس الإدارة المناوب الأخرى. وتطبق هذه المادة على عضو مجلس الإدارة المناوب كما لو كان عضواً بمجلس الإدارة معينا.

(ز) مع مراعاة القانون، يجوز للشركة بموجب قرار عادي تعليق أو تخفيف أحكام هذه المادة إلى أي حد أو التصديق على أي عقد أو ترتيب أو معاملة أو اقتراح غير مصرح به بسبب خرق هذه المادة.

16.11 الحوكمة المؤسسية

يكون لمجلس الإدارة صلاحية اعتماد وتنفيذ مدونة الحوكمة المؤسسية للشركة، والتي تحتوي على المبادئ الإلزامية من قواعد الحوكمة وغيرها من مبادئ الحوكمة المؤسسية التي يراها المجلس مناسبة.

17. إجراءات مجلس الإدارة

17.1 اجتماعات المجلس

مع مراعاة هذا النظام الأساسي، يجوز لمجلس الإدارة الاجتماع لممارسة الأعمال وتأجيل وتنظيم إجراءاته على النحو الذي يراه مناسباً. ويجوز لعضو مجلس الإدارة، ويجب على أمين السر بناء على طلب عضو بمجلس الإدارة، الدعوة إلى اجتماع المجلس في أي وقت. ويجتمع مجلس الإدارة كل ثلاثة أشهر على الأقل أو في أي أوقات أخرى قد تكون ضرورية لأداء واجباته بصيغة فعال.

17.2 إخطار اجتماعات مجلس الإدارة

يعتبر إخطار اجتماع مجلس الإدارة قد تم تسليمه أصولاً إلى عضو مجلس الإدارة في حال تسليمه إليه شخصياً أو شفويًا أو إلكترونياً على عنوان يخطر به الشركة لذلك الغرض، أو في حال إرساله إليه خطياً على آخر عنوان معروف له أو على عنوان آخر يخطر به الشركة لذلك الغرض. ويجوز لعضو مجلس الإدارة التنازل عن شرط تقديم إخطار باجتماع مجلس الإدارة سواء استباقاً أو بأثر رجعي. ويجوز لعضو مجلس الإدارة الذي يتغيب أو ينوي التغيب عن دولة الإمارات العربية المتحدة أن يطلب إرسال إخطارات اجتماعات مجلس الإدارة إليه أثناء غيابه في صيغة ورقية أو إلكترونية على عنوان يحدده للشركة لذلك الغرض. وفي حال عدم تقديم أي طلب (و/أو عدم تحديد عنوان خارج دولة الإمارات العربية المتحدة)، فلا يلزم تقديم إخطار باجتماع مجلس الإدارة إلى عضو بمجلس الإدارة متغيب عن دولة الإمارات العربية المتحدة.

17.3 النصاب القانوني

يجوز للمجلس تحديد النصاب القانوني اللازم للبت في أعمال مجلس الإدارة، وما لم يتم تحديد خلاف ذلك، يجب أن يكون النصاب القانوني عضوين بمجلس الإدارة حاضرين شخصياً أو من خلال عضو بمجلس الإدارة مناوب.

17.4 اختصاص اجتماعات المجلس

يكون اجتماع مجلس الإدارة المنعقد أصولاً والمستكمل للنصاب القانوني مختصاً بممارسة جميع أو أي من السلطات والصلاحيات والتقديرية المخولة أو القابلة للممارسة من قبل مجلس الإدارة.

17.5 رئاسة الرئيس أو نائب الرئيس لاجتماعات المجلس

يجوز للمجلس أن يكلف أحد أعضائه برئاسة كل اجتماع للمجلس يكون حاضراً فيه، ونائباً واحداً أو أكثر للرئيس ويحدد مدة عضويتهم (ويجوز له في أي وقت عزلهم من مناصبهم). وفي حال عدم انتخاب رئيس أو نائب رئيس، أو إذا لم يحضر الرئيس أو نائب الرئيس في أي اجتماع في غضون خمس دقائق من الوقت المحدد لبدء الاجتماع، يختار أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة المناوبون (في حالة غياب ممثليهم) الحاضرون واحداً منهم ليكون رئيساً. وفي

حالة حضور نائبين أو أكثر من نواب الرئيس، يتولى أقدمهم منصب الرئيس، وتحدد الأقدمية حسب طول مدة العضوية منذ آخر تعيين أو إعادة تعيين أو إعادة تعيين اعتبارية. ومن بين نائبين أو أكثر من نواب الرئيس الذين أمضوا في الخدمة فترات متساوية، يقرر أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة المناوبون (في حالة عدم وجود من عينوهم) الحاضرون نائب الرئيس الذي يكون رئيسا للاجتماع. ويجوز لرئيس مجلس الإدارة أو نائب الرئيس شغل منصب تنفيذي في الشركة أو العمل لديها.

17.6 التصويت

يتم البت في المسائل التي تنشأ في اجتماع مجلس الإدارة بأغلبية الأصوات. وفي حالة تعادل الأصوات، يرجح الجانب الذي منه رئيس الاجتماع.

17.7 اجتماعات المجلس عبر الهاتف

يجوز لعضو مجلس الإدارة أو مناوبه المشاركة في اجتماعات المجلس أو لجان المجلس عن طريق الهاتف أو الفيديو أو ما شابهها من وسائل الاتصال إذا كان جميع الأشخاص المشاركين في الاجتماع قادرين على الاستماع والتحدث مع بعضهم البعض أثناء الاجتماع. ويعتبر الشخص المشارك في الاجتماع بتلك الطريقة حاضرا شخصياً في الاجتماع ويحسب في النصاب القانوني ويحق له التصويت. ومع مراعاة القوانين، جميع الأعمال التجارية التي يبت مجلس الإدارة أو لجنة من لجانها فيها بتلك الطريقة، لأغراض هذا النظام الأساسي، تُعتبر معاملات صحيحة وفعالة تمت في اجتماع لمجلس الإدارة أو لجنة من مجلس الإدارة، على الرغم من وجود أقل من عضوين بمجلس الإدارة أو عضوين بمجلس الإدارة مناوبين فعلياً في نفس المكان. ويعتبر الاجتماع منعقداً في المكان الذي تجتمع فيه أكبر مجموعة من المشاركين، أو إذا تعذر ذلك، في المكان الذي يوجد فيه رئيس الاجتماع.

17.8 القرارات الخطية

يكون القرار الخطي الموقع من قبل جميع أعضاء مجلس الإدارة ممن لهم حق التصويت على ذلك القرار في الوقت الحالي أو من قبل جميع أعضاء لجنة مجلس الإدارة ممن لهم حق التصويت على ذلك القرار في الوقت الحالي سارياً وناظراً لجميع الأغراض مثل القرار الصادر

في اجتماع مجلس الإدارة (أو اللجنة، حسب مقتضى الحال) الذي يتم عقده وتشكيله أصولاً. ويجوز أن يتكون القرار الخطي من وثيقة واحدة أو في عدة وثائق بنفس الصيغة، كل منها موقع من قبل واحد أو أكثر من أعضاء مجلس الإدارة أو أعضاء اللجنة المعنية. ولا يلزم أن يوقع عضو مجلس الإدارة المناوب على القرار الخطي إذا وقع عليه من عينه ولا يلزم أن يوقع من عينه على القرار الذي يوقعه عضو مجلس الإدارة المناوب.

17.9 وقائع اللجان

(أ) تتم وقائع أي لجنة من لجان المجلس مكونة من عضوين أو أكثر وفقاً للشروط والأحكام (إن وجدت) التي يحددها المجلس. ومع مراعاة تلك الشروط والفقرة (ثانياً) أدناه، تتم الوقائع وفقاً للأحكام المعمول بها في هذا النظام الأساسي التي تحكم وقائع المجلس.

(ب) إذا قرر المجلس تفويض أي من صلاحياته وسلطاته والتقديرية إلى لجنة ونص ذلك القرار على أن تتكون اللجنة من واحد أو أكثر من أعضاء مجلس الإدارة غير المعينين، فلا يلزم توجيه إخطار باجتماع تلك اللجنة إلى أي عضو بمجلس الإدارة غير عضو مجلس الإدارة أو أعضاء مجلس الإدارة الذين تتكون منهم اللجنة.

17.10 المحاضر

(أ) يعد مجلس الإدارة محاضر بما يلي في دفاتر محفوظة لذلك الغرض:

(أولاً) جميع تعيينات الموظفين واللجان التي يقوم بها المجلس وأي أجور يحددها المجلس؛

(ثانياً) أسماء جميع أعضاء مجلس الإدارة الحاضرين في كل اجتماع لمجلس الإدارة أو لجان المجلس أو اجتماعات الشركة أو اجتماعات حاملي أي فئة من الأسهم أو السندات وجميع الأوامر والقرارات والإجراءات التي تتخذ في مثل تلك الاجتماعات.

(ب) إذا زعم أن المحاضر موقعة من رئيس الاجتماع التي انعقدت فيها أو من رئيس الاجتماع التالية، وجب قبولها كدليل ظاهر على المسائل الواردة فيها.

17.11 صحة التصرفات على الرغم من وجود عيب شكلي

تكون جميع التصرفات التي تتم في اجتماع لمجلس الإدارة أو لجنة تابعة لمجلس الإدارة، أو من قبل شخص يعمل عضواً بمجلس الإدارة أو عضواً بمجلس الإدارة مناوباً أو عضواً في لجنة، حتى في حال اكتشاف وجود خلل في تعيين شخص أو أكثر ممن قاموا بها، أو أن أولئك الأشخاص أو أي منهم لم يكن لهم الحق في شغل المنصب أو لم يكن لهم الحق في التصويت، أو أخلوا مناصبهم بأي شكل من الأشكال، صحيحة كما لو كانوا معينين أصولاً ومؤهلين وباقين في مناصبهم باعتبارهم أعضاء بمجلس الإدارة أو أعضاء بمجلس الإدارة مناوبين أو أعضاء اللجنة ويحق لهم التصويت.

18. أمين السر وتوثيق الوثائق

18.1. أمين السر

مع مراعاة القوانين، يعين المجلس أمين سر أو أمناء سر مشتركين (لا يلزم أن يكونوا أعضاء بمجلس الإدارة) ويجوز له تعيين شخص أو أكثر مساعداً أو نائبا لأمناء السر وفقاً للشروط والأحكام (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، المكافآت) التي يراها مناسبة. ويجوز للمجلس عزل أي شخص معين وفقاً لهذه المادة وتعيين شخص أو أشخاص آخرين مكانه.

18.2 توثيق الوثائق

يجوز لعضو مجلس الإدارة أو أمين السر أو أي شخص آخر يعينه مجلس الإدارة لذلك الغرض المصادقة على الوثائق المتعلقة بتأسيس الشركة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، عقد التأسيس وهذا النظام الأساسي) والقرارات الصادرة عن الشركة أو حاملي الأسهم أو مجلس الإدارة أو لجنة مجلس الإدارة، والدفاتر والسجلات والوثائق والحسابات المتعلقة بأعمال الشركة، والتصديق على النسخ أو المستخرجات.

19. الختم

(أ) يجوز للشركة أن تمارس الصلاحيات المخولة بموجب القوانين فيما يتعلق بالأختام الرسمية وتخول تلك الصلاحيات للمجلس.

(ب) يكون للمجلس عهدة جميع أختام الشركة.

(ج) لا يجوز استخدام الختم إلا بتفويض مجلس الإدارة أو لجنة مفوضة أصولاً، ولكن يجوز أن يكون ذلك التفويض عبارة عن تعليمات أو موافقة خطية أو إلكترونية من أغلبية أعضاء مجلس الإدارة أو أعضاء لجنة مفوضة أصولاً.

(د) يجوز لمجلس الإدارة أن يحدد من يوقع على أي مستند يوضع عليه الختم، إما بشكل عام أو فيما يتعلق بمستند معين أو نوع معين من المستندات، ويجوز له أيضاً أن يقرر، إما بشكل عام أو في حالة معينة، إلغاء تلك التوقيعات.

(هـ) ما لم يقرر المجلس خلاف ذلك:

(أولاً) لا يلزم التوقيع على شهادات الأسهم أو السندات أو غيرها من الأوراق المالية للشركة الصادرة تحت الختم؛ و

(ثانياً) يجب توقيع كل مستند آخر يوضع عليه الختم من قبل عضو مجلس إدارة وأمين السر أو من قبل عضوين بمجلس الإدارة أو من قبل عضو بمجلس الإدارة بحضور شاهد يشهد على التوقيع على الأقل.

20. توزيعات الأرباح وغيرها من المدفوعات

20.1 إعلان الشركة توزيعات الأرباح من قبل

مع مراعاة القانون وهذا النظام الأساسي، يجوز للشركة بموجب قرار عادي إعلان توزيع أرباح يتم دفعها للأعضاء وفقاً لحقوقهم ومصالحهم ويجوز لها تحديد تاريخ دفع تلك الأرباح، ولكن لا يجوز أن يتجاوز أي توزيع أرباح المبلغ الذي يوصي به مجلس الإدارة.

20.2 توزيعات الأرباح الثابتة والمؤقتة

مع مراعاة القوانين، يجوز لمجلس الإدارة إعلان ودفع الأرباح المؤقتة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، توزيعات الأرباح المستحقة بمعدل ثابت) التي يبدو أنها مضمونة بأرباح الشركة المتاحة للتوزيع. ولا يجوز الإعلان عن توزيعات أرباح مؤقتة أو دفعها على الأسهم التي

ليس لها حقوق توزيعات أرباح تفضيلية إذا كانت أي توزيعات أرباح على الأسهم التي لها حق توزيعات أرباح تفضيلية متأخرة في وقت الإعلان. وإذا تصرف مجلس الإدارة بحسن نية، فلا يتحمل أي من أعضاء مجلس الإدارة أي مسؤولية تجاه حاملي الأسهم الذين يمنحون حقوقاً تفضيلية عن أي خسارة يتعرض لها أولئك الحاملون بسبب الدفع القانوني لأرباح مؤقتة على أسهم رتبته بعد رتبة الأسهم التي لها حقوق تفضيلية.

20.3 استحقاق توزيعات الأرباح

ما لم ينص على خلاف ذلك في الحقوق المرتبطة بالأسهم، يجوز الإعلان عن توزيعات الأرباح أو دفعها بأي عملة. ويجوز للمجلس أن يتفق مع أي عضو على أن توزيعات الأرباح التي يجوز في أي وقت أو من حين لآخر أن تعلن أو تصبح مستحقة الدفع على أسهمه بعملة ستدفع أو تسدد بعملة أخرى، ويجوز له أن يوافق على أساس التحويل المزمع تطبيقه والطريقة والوقت الذي يتم فيه حساب ودفع المبلغ المزمع دفعه بالعملة الأخرى وعلى تحمل الشركة أو أي شخص آخر لأي تكاليف. ويجوز لأي مبلغ يدفعه العضو قبل استدعاء أي سهم (وفقاً لتقدير مجلس الإدارة) أن يمنح ذلك العضو مصلحة في المبلغ المدفوع حتى تاريخ استحقاق ذلك المبلغ، ولكن لا يحق للعضو المشاركة فيما يتعلق بذلك المبلغ في توزيعات أرباح قبل التاريخ الذي يستحق فيه ذلك المبلغ.

20.4 طريقة الدفع

(أ) يجوز للشركة دفع أي أرباح أو فوائد أو أي مبلغ آخر مستحق الدفع فيما يتعلق بالسهم:

(أولاً) نقداً؛

(ثانياً) عن طريق شيك أو حوالة بريدية أو أمر بريدي مستحق الدفع أو بأمر من الشخص المستحق للدفع (ويجوز، حسب اختيار الشركة، أن يتم تجاوزه "حساب المستفيد" عند الاقتضاء)؛

(ثالثاً) عن طريق بنك أو نظام تحويل أموال آخر إلى حساب معين خطياً من قبل الشخص المستحق للدفع؛

(رابعاً) إذا قرر مجلس الإدارة ذلك، عن طريق نظام ذي صلة لسهم غير صادر به شهادة، مع مراعاة أي إجراء يقرره مجلس الإدارة لتمكين حامل الأسهم غير الصادر بها شهادة من اختيار عدم تلقي توزيعات الأرباح عن طريق نظام ذي صلة وتعديل أو إلغاء ذلك الاختيار؛ أو

(خامساً) بأي طريقة أخرى يطلبها الشخص المستحق للدفع كتابة ويقبلها المجلس.

(ب) يجوز للشركة إرسال شيك أو أمر قضائي أو حوالة بريدية عن طريق البريد:

(أولاً) في حالة المالك الوحيد، إلى عنوانه المسجل؛

(ثانياً) في حالة تعدد حاملي الأسهم، إلى العنوان المسجل للشخص الذي يظهر اسمه أولاً في السجل؛

(ثالثاً) في حالة شخص واحد أو أكثر يحق له سهم نتيجة لتحويل، كما لو كان إخطاراً موجهاً بموجب المادة 22؛ أو

(رابعاً) في أي حال، إلى ذلك الشخص وعلى العنوان الذي يحدده الشخص أو الأشخاص الذين يحق لهم المبلغ كتابة.

(ج) إذا كان سهم له عدة حاملين أو كان لشخصين أو أكثر حق مشترك في سهم نتيجة لتحويل:

(أولاً) يجوز للشركة دفع أي توزيعات أرباح أو فوائد أو أي مبلغ آخر مستحق الدفع فيما يتعلق بذلك السهم إلى حامل مشترك واحد فقط أو شخص يحق له السهم نتيجة لتحويل، وفي كلتا الحالتين يجوز لذلك المالك أو الشخص تقديم إيصال سار بالدفع؛ و

(ثانياً) لأغراض هذه المادة 20.4، يجوز للشركة الاعتماد فيما يتعلق بالسهم على التعليمات الخطية أو تعيين أي حامل مشترك للسهم أو أي شخص يحق له السهم نتيجة لتحويل.

(د) أي شيك أو حوالة بريدية أو أمر بريدي يرسل بالبريد هو على مسؤولية الشخص المستحق للدفع. وفي حال الدفع عن طريق البنك أو غيره من طرق تحويل الأموال، عن طريق نظام ذي صلة أو بأي طريقة أخرى بناء على طلب الشخص المستحق للدفع، لا تكون الشركة مسؤولة عن أي مبالغ ضائعة أو متأخرة أثناء إجراء ذلك الدفع.

(هـ) دون الإخلال بالمادة 20.2، يجوز للمجلس أن يمتنع عن دفع توزيعات أرباح (أو جزء من توزيعات أرباح) مستحقة الدفع لشخص يحق له سهم نتيجة لتحويل إلى أن يقدم ذلك الشخص ما قد يطلبه المجلس من أدلة على استحقاقه.

20.5 توزيعات الأرباح بدون فوائد

لا تحسب على أي توزيعات أرباح أو أي مبلغ آخر تدفعه الشركة على أو فيما يتعلق بالسهم فائدة على الشركة ما لم ينص على خلاف ذلك في الحقوق المرتبطة بالسهم.

20.6 الأرباح غير المطالب بها، إلخ.

يجوز استثمار جميع توزيعات الأرباح أو الفوائد أو غيرها من الأموال التي لم تطالب بها الشركة فيما يتعلق بأي سهم أو استخدامها بطريقة أخرى من قبل مجلس الإدارة لصالح الشركة حتى تتم المطالبة بها. ويتم مصادرة توزيعات الأرباح التي لم تتم المطالبة بها لمدة سبع سنوات من تاريخ الإعلان عنها أو دفعها، وتسقط من ذمة الشركة. إن دفع أي توزيعات أرباح أو فوائد أو أي مبلغ آخر لم تتم المطالبة به من قبل الشركة فيما يتعلق بسهم في حساب منفصل لا يجعل الشركة وصياً فيما يتعلق بذلك.

20.7 الأرباح غير النقدية

إذا، فيما يتعلق بأي توزيعات أرباح أو أي مبلغ آخر مستحق الدفع فيما يتعلق بالسهم، في أي مناسبة:

(أ) تم إرجاع شيك أو مذكرة أو حوالة بريدية غير مسلمة أو تركت دون صرف؛ أو

(ب) لم يتم قبول التحويل الذي يتم إجراؤه بواسطة بنك أو نظام تحويل أموال آخر،

ولم تحدد الاستفسارات المعقولة عنواناً أو حساباً بديلاً للشخص المستحق للدفع، لا تكون الشركة ملزمة بإرسال أو تحويل أي أرباح أو مبلغ آخر مستحق الدفع فيما يتعلق بذلك السهم إلى ذلك الشخص حتى يقوم بإخطار الشركة بعنوان أو حساب لاستخدامه لذلك الغرض. وفي حال إرجاع

الشيك أو الحوالة المالية أو الأمر دون تسليم أو تركه دون صرف أو في حال عدم قبول التحويل في مناسبتين متتاليتين، فيجوز للشركة ممارسة تلك الصلاحية دون القيام بتلك الاستعلامات.

20.8 الأرباح النقدية

(أ) يجوز لمجلس الإدارة، مع التفويض المسبق لقرار عادي من الشركة، أن يأمر بدفع توزيعات الأرباح كلياً أو جزئياً عن طريق توزيع أصول محددة وخاصة الأسهم أو السندات المدفوعة لأي شركة أخرى.

(ب) إذا ظهرت أي صعوبة فيما يتعلق بالتوزيع، يجوز لمجلس الإدارة التعامل معه على النحو الذي يراه مناسباً وعلى وجه الخصوص، على سبيل المثال لا الحصر:

(أولاً) تجاهل أجزاء الأسهم؛

(ثانياً) تحديد قيمة توزيع أصول معينة (أو أي جزء منها)؛

(ثالثاً) تقرير دفع مبلغ نقدي إلى عضو على أساس القيمة المحددة على ذلك النحو، من أجل ضمان المساواة في التوزيع؛ و

(رابعاً) منح جزء من الأصول المحددة لأمناء برسم الأمانة لمن يحق لهم الحصول على توزيعات الأرباح، إذا رأى المجلس ذلك مناسباً.

20.9 توزيعات الأرباح

(أ) مع مراعاة القوانين، يجوز لمجلس الإدارة، مع التفويض المسبق بقرار عادي للشركة، أن يخصص لحاملي فئة معينة من الأسهم الذين اختاروا استلامها أسهماً أخرى من تلك الفئة أو أسهماً أخرى، في كل حالة تقيد على أنها مدفوعة بالكامل (أسهم جديدة)، بدلا من النقد، لكل أو جزء من أي توزيعات أرباح أو توزيعات أرباح محددة في القرار، مع مراعاة أي استثناءات أو قيود أو أحكام أخرى يراها لمجلس الإدارة، وفقاً لتقديره المطلق، ضرورة أو مناسبة لمواجهة المشاكل القانونية أو العملية بموجب قوانين أو متطلبات أي هيئة تنظيمية أو بورصة معترف بها في أي ولاية قضائية.

(ب) عند اقتراح قرار بموجب الفقرة (أ) أعلاه في اجتماع للجمعية العامة يتعلق كلياً أو جزئياً بتوزيع أرباح يعلن عنه في ذلك الاجتماع، يعتبر القرار الذي يعلن توزيع الأرباح نافذاً في ختام ذلك الاجتماع.

(ج) يجوز أن يتعلق قرار بموجب الفقرة (أ) أعلاه بتوزيع أرباح معين أو كل أو جزء من توزيعات الأرباح المعلنة أو المدفوعة خلال فترة محددة، ولكن لا تنتهي تلك الفترة بعد بداية الاجتماع السنوي الخامس للجمعية العامة بعد تاريخ الاجتماع الذي صدر فيه القرار.

(د) يحدد مجلس الإدارة أساس تخصيص الأسهم الجديدة بحيث تكون قيمة الأسهم الجديدة (بما في ذلك الاستحقاق الجزئي) المزمع تخصيصها (محسوبة بالرجوع إلى متوسط عرض الأسعار، أو القيمة الاسمية للأسهم الجديدة، أيهما أكبر) مساوية لمبلغ الأرباح التي كانت الشركة ستستلمها لولا ذلك (الأرباح ذات الصلة). ولذلك الغرض، يجب أن يكون متوسط سعر كل سهم من الأسهم الجديدة هو متوسط عمر سعر السوق لسهم مدفوع بالكامل للشركة من الفئة ذات الصلة من موقع سوق أبو ظبي للأوراق المالية (أو أي متوسط قيمة آخر من مصدر آخر قد يراه مجلس الإدارة مناسباً) في يوم العمل الذي يتم فيه تحديد فئة الأسهم ذات الصلة لأول مرة "ex" توزيعات الأرباح ذات الصلة (أو أي تاريخ آخر قد يراه المجلس مناسباً) وأربعة أيام عمل بعد ذلك، أو يتم تحديدها بموجب أو وفقاً للقرار الوارد في الفقرة (أ) أعلاه. يجب أن تكون شهادة أو تقرير مراقبي الحسابات بشأن قيمة الأسهم الجديدة المزمع تخصيصها فيما يتعلق بأي أرباح دليلاً قاطعاً على ذلك المبلغ.

(هـ) يجوز للمجلس أن يضع ما يراه مناسباً من أحكام فيما يتعلق بتخصيص أو إجراء وفقاً لهذه المادة (سواء قبل أو بعد صدور القرار بموجب الفقرة (أ) أعلاه) بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر:

(أولاً) إرسال إخطار إلى أصحاب الحق بالخيار المعروض عليهم؛

(ثانياً) توفير نماذج الخيار (سواء لأرباح معينة أو لتوزيعات الأرباح بصيغة عام)؛

(ثالثاً) تحديد إجراءات إجراء الخيارات والغائتها؛

(رابعاً) المكان والزمان اللذين يجب تقديم استثمارات الخيارات والوثائق غيرها من ذات الصلة بهما حتى تصبح فعالة؛ و

(خامساً) تجاهل أو تقريب أو ترحيل الاستحقاقات الجزئية، كلياً أو جزئياً، أو استحقاق المخصصات الجزئية للشركة (بدلاً من أصحابها المعنيين).

(و) لا يتم الإعلان عن توزيعات الأرباح (أو جزء الأرباح التي تم تقديم حق الخيار فيما يتعلق بها) أو دفعها على الأسهم التي تم إجراء خيار بشأنها أصولاً (الأسهم المختارة)؛ بدلاً من ذلك، يتم تخصيص أسهم جديدة لحاملي الأسهم المختارة على أساس التخصيص المحسوب كما في الفقرة (د) أعلاه. لذلك الغرض، يجوز لمجلس الإدارة أن يقرر أن يرسل من المبالغ المقيدة في رصيد الاحتياطيات (بما في ذلك حساب قسط الأسهم واحتياطي استرداد رأس المال وحساب الربح والخسارة)، سواء كان متاحاً للتوزيع أو لا، مبلغاً يساوي المبلغ الاسمي الكامل للأسهم الجديدة المزمع تخصيصها واستخدامها لدفع العدد المناسب من الأسهم الجديدة بالكامل ليتم تخصيصها وتوزيعها على حاملي الأسهم المختارة. ويكون لقرار مجلس الإدارة برسمة جزء من الاحتياطيات نفس التأثير كما لو كان مجلس الإدارة قد قرر تنفيذ الرسملة مع صلاحية القرار العادي للشركة وفقاً للمادة 20.10. وفيما يتعلق بالرسملة، يجوز لمجلس الإدارة ممارسة جميع الصلاحيات الممنوحة له بموجب المادة 20.10 دون صدور قرار عادي من الشركة.

(ز) يجب أن تصنف الأسهم الجديدة في نفس الرتبة من جميع النواحي مع بعضها البعض ومع الأسهم المدفوعة بالكامل من نفس الفئة التي تم إصدارها في التاريخ القياسي للأرباح التي تم تقديم حق الخيار بشأنها، ولكن لا يتم تصنيفها لأي توزيعات أرباح أو توزيع أو استحقاق آخر تم الإعلان عنه أو دفعه فيما يتعلق بذلك التاريخ القياسي.

(ح) فيما يتعلق بأي توزيعات أرباح مقترحة معينة، يجوز للمجلس، وفقاً لتقديره المطلق، أن يقرر:

(أولاً) أن توزيعات الأرباح يجب أن تدفع نقداً؛ و

(ثانياً) في أي وقت قبل تخصيص الأسهم الجديدة التي كانت ستخصص بدلاً من تلك الأرباح، أن جميع خيارات الاستحواذ على أسهم عادية بدلاً من تلك الأرباح يجب أن تعامل على أنها لا

تُطبق على تلك الأرباح، وإذا كان الأمر كذلك، يجب أن تدفع الأرباح نقداً كما لو لم يتم إجراء أي خيارات فيما يتعلق بها.

20.10 رسمة الاحتياطات

مع مراعاة القوانين، يجوز للمجلس، مع تفويض بموجب قرار عادي من الشركة:

(أ) أن يقرر رسمة أي مبلغ مسجل في رصيد أي حساب احتياطي للشركة (بما في ذلك حساب قسط الأسهم واحتياطي استرداد رأس المال وحساب الربح والخسارة)، سواء كان متاحاً للتوزيع أو لا؛

(ب) توزيع المبلغ الذي تقرر رسمته على الأعضاء بما يتناسب مع المبلغ الاسمي للأسهم التي يمتلكونها على التوالي وتطبيق ذلك المبلغ بالنيابة عنهم في:

(أولاً) دفع المبالغ (إن وجدت) المستحقة على الأسهم التي بحوزتهم على التوالي؛ أو

(ثانياً) السداد الكامل للأسهم أو السندات غير المصدرة بمبلغ اسمي يساوي ذلك المبلغ،

وتخصيص الأسهم أو السندات، المقيدة على أنها مدفوعة بالكامل، للأعضاء (أو الجهات التي يحددونها) بتلك النسب، أو جزئياً بطريقة وجزئياً بطريقة أخرى، ولكن يجوز استخدام حساب قسط الأسهم واحتياطي استرداد رأس المال وأي أرباح غير متاحة للتوزيع، لأغراض هذه المادة، فقط لدفع الأسهم غير المصدرة المزمع تخصيصها للأعضاء مقيدة على أنها مدفوعة بالكامل؛

(ثالثاً) اتخاذ الخطوات الذي يراها مناسبة لحل أي صعوبة تنشأ في توزيع الاحتياطي الرأسمالي، وعلى وجه الخصوص، على سبيل المثال لا الحصر، عندما تصبح الأسهم أو السندات قابلة للتوزيع على شكل أجزاء أسهم، يجوز للمجلس التعامل مع أجزاء الأسهم كما يراه مناسباً، بما في ذلك عن طريق إصدار شهادات كسرية أو تجاهل أجزاء الأسهم أو بيع الأسهم أو السندات التي تمثل أجزاء الأسهم لأي شخص بأفضل سعر يمكن الحصول عليه بشكل معقول وتوزيع صافي عائدات البيع على الأعضاء بالنسب المناسبة (عدا أنه إذا كان المبلغ المستحق للعضو أقل من 10 دولارات أمريكية، أو أي مبلغ آخر قد يقرره مجلس الإدارة، يجوز الاحتفاظ بالمبلغ لصالح الشركة)؛

(د) تفويض أي شخص بأن يبرم (نيابة عن جميع الأعضاء المعنيين) اتفاقية مع الشركة تنص على ما يلي:

(أولاً) تخصيص الأسهم أو السندات التي يحق له الحصول عليها عند الرسملة للأعضاء المعنيين، على أنها مدفوعة بالكامل؛ أو

(ثانياً) دفع الشركة بالنيابة عن الأعضاء (بتطبيق نسب كل منهم من الاحتياطات المتفق عليها للرسملة) للمبالغ أو الجزء من المبالغ المتبقية غير المدفوعة على أسهمهم الحالية، و يكون الاتفاق المبرم بموجب ذلك التفويض فعالاً وملزماً لجميع أولئك الأعضاء؛ و

(هـ) القيام عموماً بجميع الأعمال والأشياء اللازمة لإنفاذ القرار.

20.11 تسجيل التواريخ

بصرف النظر عن أي حكم آخر من هذا النظام الأساسي، ولكن مع مراعاة القوانين والحقوق المرتبطة بأي سهم، يجوز للشركة أو مجلس الإدارة تحديد أي تاريخ باعتباره تاريخاً قياسياً يتم فيه الإعلان عن أي أرباح أو دفعها أو القيام بأي توزيع أو تخصيص أو إصدار. يجوز أن يكون تاريخ التسجيل في أي وقت قبل أو بعد التاريخ الذي يتم فيه الإعلان عن توزيعات الأرباح أو التوزيع أو التخصيص أو الإصدار أو القيام به أو دفعه.

21. الحسابات

21.1 السجلات المحاسبية

(أ) يجب على مجلس الإدارة التأكد من أن السجلات المحاسبية للشركة يتم الاحتفاظ بها وفقاً للقوانين.

(ب) تحفظ السجلات المحاسبية في المقر الرئيسي أو، مع مراعاة القوانين، في أي مكان آخر يقرره المجلس وتكون متاحة خلال ساعات العمل للاطلاع عليها من قبل أعضاء مجلس الإدارة والموظفين الآخرين. ولا يحق لأي عضو (بخلاف أعضاء مجلس الإدارة أو الموظفين الآخرين)

الإطلاع على أي دفتر محاسبة أو وثيقة آخر باستثناء ما تمنحه القوانين أو ما يأذن به المجلس أو بقرار عادي من الشركة.

21.2 وجوب إرسال الحسابات إلى الأعضاء، إلخ.

(أ) عن كل سنة مالية، ترسل نسخة من الحسابات السنوية للشركة وتقرير أعضاء مجلس الإدارة وتقرير مراقبي الحسابات عن تلك الحسابات إلى:

(أولاً) كل عضو (سواء كان يحق له تلقي إخطارات باجتماعات الجمعية العامة أو لا)؛

(ثانياً) كل حامل سندات (سواء كان يحق له تلقي إخطارات باجتماعات الجمعية العامة أو لا)؛

و

(ثالثاً) أي شخص آخر يحق له تلقي إخطار باجتماعات الجمعية العامة،

قبل 21 يوماً صافياً على الأقل من تاريخ اجتماع للجمعية العامة الذي يجب فيه إيداع نسخ من تلك الوثائق وفقاً للقوانين. ولا توجب هذه المادة إرسال نسخ من الوثائق التي يتعين إرسالها إلى:

(أ) عضو أو حامل سند يكون عنوانه غير معروف للشركة؛ أو

(ثانياً) لأكثر من واحد من أصحاب الأسهم أو السندات المشتركة.

(ثانياً) يجوز للمجلس أن يقرر أن الأشخاص الذين يحق لهم الحصول على نسخة من الحسابات السنوية للشركة وتقرير أعضاء مجلس الإدارة وتقرير مراقبي الحسابات في ذلك الشأن هم الأشخاص المقيدون في السجل في ختام يوم العمل الذي يحدده المجلس، على أنه إذا كانت الشركة جهة إصدار مشاركة، فإن اليوم الذي يحدده المجلس يجب ألا يكون أكثر من 21 يوماً قبل اليوم الذي يتم فيه إرسال النسخ ذات الصلة.

(ثالثاً) يجوز إرسال بيان مالي موجز مستمد من الحسابات السنوية للشركة وتقرير أعضاء مجلس الإدارة، في الصيغة ومتضمناً للمعلومات المنصوص عليها في القوانين، عن طريق البريد أو تسليمه إلى الشخص الذي يُختار ذلك، بدلاً من الوثائق المطلوب إرسالها أو تسليمها بموجب الفقرة (أ) أعلاه، إذا سمحت القوانين بذلك.

22. الإخطارات والمخاطبات

22.1 المخاطبات من قبل الشركة

ما لم يُنص على خلاف ذلك صراحة في هذا النظام الأساسي، يجوز إرسال أي إخطار أو وثيقة أو معلومات مطلوب إرسالها أو تقديمها من قبل الشركة (بما في ذلك، حسماً للشك، الحسابات المطلوب إرسالها إلى الأعضاء وفقاً للمادة 20.2) أو تقديمها في صيغة ورقية أو في صيغة إلكترونية أو عن طريق موقع ويب.

22.2 الإخطار بالإعلان

إذا لم تتمكن الشركة في أي وقت، بسبب تعليق أو تقليص الخدمات البريدية في دولة الإمارات العربية المتحدة، من عقد اجتماع للجمعية العامة عن طريق الإخطارات المرسلة بالبريد، يجوز لمجلس الإدارة، وفقاً لتقديره المطلق وكبديل لأي طريقة أخرى للتبليغ يسمح بها هذا النظام الأساسي، أن يقرر عقد اجتماع للجمعية العامة عن طريق إخطار منشور في صحيفة وطنية واحدة على الأقل في دولة الإمارات العربية المتحدة. وفي تلك الحالة، يجب على الشركة إرسال نسخ تأكيد من الإخطار إلى الأعضاء عن طريق البريد إذا أصبح إرسال الإخطارات إلى العناوين في جميع أنحاء الإمارات العربية المتحدة ممكناً مرة أخرى قبل سبعة أيام على الأقل من الاجتماع.

22.3 تسليم الإخطارات والوثائق والمعلومات الاعتباري

(أ) يعتبر الإخطار أو الوثيقة أو المعلومات المرسلة بالبريد والموجهة إلى أحد الأعضاء في موطنه أو عنوان المراسلات الخاص به في دولة الإمارات العربية المتحدة قد تم تسليمه أو استلامه من قبل المرسل إليه المعني بعد 48 ساعة من إرساله بالبريد، ولأغراض إثبات التسليم، يكفي إثبات أن الطرف الذي يحتوي على الإخطار أو الوثيقة أو المعلومات قد تمت كتابة العنوان عليه بشكل صحيح ودفع رسومه مسبقاً ونشره.

(ب) يعتبر الإخطار أو الوثيقة أو المعلومات المرسلة أو المقدمة بالوسائل الإلكترونية إلى عنوان محدد لذلك الغرض من قبل العضو قد تم تسليمها أو استلامها من قبل المرسل إليه المعني بعد

24 ساعة من إرسالها، ويكفي لإثبات التسليم إثبات أن الرسالة قد تم تمت كتابة العنوان عليها وإرسالها بشكل صحيح.

(ج) يعتبر الإخطار أو الوثيقة أو المعلومات المرسله أو المقدمة عبر موقع الويب قد تم تقديمها أو استلامها من قبل المرسل إليه المعني عندما (أ) تتم إتاحة المواد لأول مرة على موقع الويب أو (ثانياً) إذا كان المستلم قد تلقى (أو، وفقاً لهذه المادة 22.3، يعتبر قد تلقى) إخطاراً بأن المواد كانت متاحة على موقع الويب شريطة أن يكون ذلك بتاريخ لاحق لنشره.

(د) يعتبر الإخطار أو الوثيقة أو المعلومات التي لا يتم إرسالها بالبريد ولكن يتم إيداعها في عنوان مسجل أو محل إقامة مختار في دولة الإمارات العربية المتحدة قد تم تقديمها في اليوم الذي تم فيه إيداعها.

(هـ) في حالة تقديم إخطار عن طريق إعلان في إحدى الصحف، يعتبر الإخطار موجهاً إلى جميع الأعضاء والأشخاص الآخرين الذين يحق لهم استلامه في الساعة 12 ظهراً من اليوم الذي يظهر فيه الإعلان، أو في حالة تقديم الإخطار عن طريق أكثر من إعلان واحد وظهرت الإعلانات في أيام مختلفة، الساعة 12 ظهراً من آخر يوم تظهر فيه الإعلانات.

(و) يعتبر أي إخطار أو وثيقة أو معلومات تقدمها الشركة أو تسلمها بأي وسيلة أخرى مصرح بها خطياً من قبل العضو المعني قد تم تقديمها إذا كانت الشركة قد اتخذت الإجراء الذي أذن لها باتخاذ ذلك الغرض.

(ز) يعتبر العضو الحاضر شخصياً أو بالوكالة في اجتماع لأصحاب فئة من الأسهم قد تلقى إخطاراً مناسباً بالاجتماع، وإذا لزم الأمر، بالأغراض التي عقدت من أجلها.

22.4 إزام الإخطار للمنقول إليهم الخ

الشخص الذي يكتسب الحق في سهم عن طريق التحويل أو النقل أو غير ذلك يكون ملزماً بأي إخطار يتعلق بذلك السهم التي، قبل إدراج اسمه في السجل، شريطة أن يكون قد تم تقديمه أصولاً للشخص الذي آلت منه لملكية.

22.5 الإخطار إلى الشخص المستحق للسهم نتيجة لتحويل

إذا كان لشخص ما الحق في تملك سهم، يوجه إليه أي إخطار أو أي مخاطبة أخرى كما لو كان حامل ذلك السهم وكان عنوانه المدرج في السجل هو عنوانه المسجل. وفي أي حالة أخرى، فإن أي إخطار أو أي مخاطبة أخرى يتم تقديمها إلى عضو بموجب هذا النظام الأساسي، على الرغم من وفاة العضو أو إفلاسه أو وقوع أي حدث آخر يترتب عليه نقل السهم بموجب القانون وسواء كانت الشركة على علم بالوفاة أو الإفلاس أو الحدث الآخر أو لا، يعتبر قد تم تقديمه بشكل صحيح فيما يتعلق بأي سهم مسجل باسم ذلك العضو باعتباره المالك الوحيد أو المشترك.

23. أحكام متفرقة

23.1 إتلاف الوثائق

(أ) يجوز للمجلس أن يأذن أو يترتب لتدمير الوثائق التي تحتفظ بها الشركة على النحو التالي:

(أولاً) في أي وقت بعد انقضاء ست سنوات من تاريخ التسجيل، جميع أدوات نقل الأسهم وجميع الوثائق غيرها من التي تنقل أو يزعم أنها تنقل الأسهم أو تمثل أو يزعم أنها تمثل الحق في التسجيل كحامل للأسهم اعتماداً على البيانات التي تم إدراجها في السجل؛

(ثانياً) في أي وقت بعد انقضاء سنة واحدة من تاريخ الإلغاء، جميع شهادات الأسهم المسجلة التي تم إلغاؤها؛

(ثالثاً) جميع أوامر توزيع الأرباح وإخطارات تغيير العنوان، في أي وقت بعد انقضاء عامين من تاريخ تسجيلها؛ و

(رابعاً) في أي وقت بعد انقضاء سنة واحدة من تاريخ الدفع الفعلي، جميع أوامر توزيعات الأرباح والشيكات المدفوعة.

(ب) يفترض بشكل قاطع لصالح الشركة أن:

(أولاً) أي قيد في السجل يزعم أنه قد تم بالاعتماد على مستند نقل أو وثيقة أخرى تم إتلافه على النحو المذكور قد تم إجراؤه أصولاً وبشكل سليم؛

(ثانياً) كل مستند نقل تم إتلافه على ذلك النحو كان مستندا صحيحا وناظدا، مسجلا أصولاً وبشكل سليم؛

(ثالثاً) كل شهادة سهم تم إتلافها على ذلك النحو كانت شهادة صحيحة تم إلغاؤها أصولاً وبشكل سليم؛

(رابعاً) كل وثيقة أخرى مشار إليها في الفقرة (أ) أعلاه تم إتلافها كانت وثيقة صحيحة وناظدة وفقاً لتفاصيلها المسجلة في دفاتر وسجلات الشركة؛ و

(خامساً) كل أمر توزيع أرباح وكل شيك مدفوع تم إتلافه على النحو المذكور كان مدفوعاً أصولاً.

(ج) لا تُطبق أحكام الفقرة (ثانياً) أعلاه إلا على إتلاف وثيقة بحسن نية ودون إخطار بأي مطالبة (بصرف النظر عن أطرافها) قد تتعلق بها الوثيقة.

(د) لا يجوز تفسير أي نص في هذه المادة على أنه يفرض أي مسؤولية على الشركة أو مجلس الإدارة عن إتلاف أي وثيقة قبل التاريخ المحدد في الفقرة (أ) أعلاه أو في أي ظروف أخرى لا تكون فيها الشركة أو مجلس الإدارة مسؤولة لو لا هذه المادة.

(هـ) تشمل الإشارات الواردة في هذه المادة إلى إتلاف أي وثيقة الإشارة إلى التخلص منها بأي شكل من الأشكال.

23.2 حل الشركة

عند الحل الطوعي للشركة، يجوز للمصفي، بعد استيفاء أي عقوبة يقتضيها القانون، أن يقسم بين الأعضاء عينيا جميع أو أي جزء من أصول الشركة، سواء كانت الأصول تتكون من ممتلكات من نوع واحد أو من أنواع مختلفة، ويمنح جميع أو أي جزء من الأصول إلى أمناء برسم الأمانة لصالح الأعضاء حسبما يقرره، وبنفس العقوبة. لذلك الغرض، يجوز للمصفي تحديد القيمة التي يعتبرها عادلة لفئة أو أكثر من فئات الممتلكات، وتحديد أساس ذلك التقييم، ووفقاً للحقوق الحالية للأعضاء، الطريقة التي يتم بها التوزيع بين الأعضاء أو فئات الأعضاء.

ومع ذلك، لا يجوز للمصفي أن يوزع على العضو، دون موافقة العضو، أي أصل يرتبط به التزام أو التزام محتمل تجاه المالك.

23.3 التعويض والتأمين

إلى الحد الذي تسمح به القوانين، يجوز للشركة:

- (أ) تعويض أي عضو بمجلس إدارة الشركة (أو هيئة اعتبارية مرتبطة) عن أي مسؤولية;
- (ب) تعويض عضو بمجلس إدارة الشركة يكون أميناً لنظام المعاشات المهنية للموظفين (أو الموظفين السابقين) في الشركة (أو هيئة اعتبارية مرتبطة) عن أي مسؤولية يتم تكبدها في سياق أنشطة الشركة بصفته أميناً للنظام;
- (ج) الحصول والحفاظ على التأمين ضد المسؤولية على أي عضو بمجلس الإدارة مشار إليه في الفقرة (أ) أو (ثانياً) أعلاه؛ و

23.4 منح أي عضو بمجلس الإدارة مشار إليه في الفقرة (أ) أو (ثانياً) أعلاه أموالاً (عن طريق القرض أو غير ذلك) لتغطية النفقات التي تكبدها أو سيتكدها في الدفاع ضد أي دعوى جنائية أو تنظيمية أو مدنية أو في طلب الانتصاف (أو لتمكين ذلك العضو بمجلس الإدارة من تجنب تكبد تلك النفقات).

لا تحد الصلاحيات الممنوحة بموجب هذه المادة من الصلاحيات العامة للشركة في منح التعويض أو الحصول على التأمين والحفاظ عليه أو تقديم الأموال (سواء عن طريق القرض أو غير ذلك) لأي شخص فيما يتعلق بأي إجراءات قانونية أو تنظيمية أو أي مطالبة بالتعويض.

//يوجد توقيع بخط اليد//

هبة اسكندر

أمين سر الشركة

أوراسكوم كونستراكتيون بي إل سي

//يوجد ختم يفيد الاستلام من مسجل الشركات بمركز دبي المالي العالمي//